المبحث الأول

مزاعم أصحاب الاتجاه المنحرف وشبهاتهم في عدم حجية السنة النبوية والرد عليها

تعرضت السنة النبوية عبر تاريخها الطويل حتى يومنا لهجمات متوالية، قام بها أناس مختلفو التوجهات والمقاصد، وقد جاء الهجوم أحياناً من قبل أعداء الإسلام المظهرين للعداوة والحقد الشديد، وأتى في أحيان أخرى من قبل بعض المنتسبين للإسلام ظاهراً، والمنطوية قلوبهم على الكفر به والكيد له باطناً، وإضافة لهذين الفريقين، فقد جاء الهجوم من بعض أبناء الإسلام المخدوعين والملبس عليهم، تحت ستار الدفاع عن السنة؛ وتنقية أحاديثها من الموضوع والضعيف.

وقضية الاحتجاج بالسنة النبوية من القضايا التي كثر حولها الكلام في حياتنا المعاصرة، إلا أن بعضاً من الكتّاب المعاصرين قد تناولوها بطريقة توحي للقارئ بأن الأصل عدم قبولها، وإذا قبلت فبشروط وقيود، ويوظف الأعداء من كل جانب هذه الأقوال للتشكيك في السنة النبوية وإنكارها، والتقليل من أهميتها، وهي قضية قديمة، تصدى كثير من علماء الإسلام لبيانها وإحقاق الحق بشأنها، وسنعرض لرأي أصحاب الاتجاه المنحرف وشبهاتهم في ذلك، ورد العلماء عليهم.

المطلب الأول : مزاعم أصحاب الاتجاه المنحرف في عدم حجية السنة النبوية:

ينقسم أصحاب الاتجاه المنحرف في موقفهم من حجية السنة النبوية إلى قسمين:

أولاً: أصحاب الاتجاه المنحرف في إنكار السنة النبوية كلياً:

من أكبر ضلالات هذا التيار هو القول بعدم حجية السنة النبوية مطلقاً، والاكتفاء بما في القرآن الكريم، مما أدى ذلك للوقوع بما لا يحمد عقباه، فأتوا بصلاة جديدة، وابتدعوا زكاة معاصرة، وضلوا في معرفة أحكام الصيام والحج، وهكذا في كل

الأحكام الإسلامية؛ لأن عزل السنة عن الاحتجاج هو الضلال بعينه لا ثاني له، وهذا هو رأي المستشرقين أمثال ماكدونالد، وجوزيف شاخت، وأندرسون، ومونتجمري وات، وغيرهم[١]، وإليك بعضاً من أقوال المنكرين للسنة كلياً:

١- قال د. محمد رشاد خليفة: «إن الحديث والسنة، بما لهما من شعبية هائلة ومكانة عالية في الشعوب الإسلامية، لا علاقة لهما بالنبي محمد - ﷺ - وأن الالتزام بالحديث والسنة؛ يمثل عصياناً صارخاً لله ولخاتم النبيين»، ويقول أيضاً: «والسنة أمر مهمل، والتمسك بها خطأ يجب على الأمة أن تقيل نفسها منه، وأن تصحح مسارها بإلقاء السنة عن كواهلها»، ويقول: «والنبي محظور عليه أن يبين من عنده كلمة من القرآن أو يفسرها»[٢].

ويحاول رشاد خليفة أن يحدد مهمة النبي ﷺ، ومهمة النبي ﷺ كما يراها منحصرة في إبلاغ القرآن الكريم للأمة، ولا شيء غير ذلك، فهو ليس من مهماته أن يطبق القرآن على نفسه أفضل ما يكون التطبيق؛ لكي يحقق القدوة في ذاته أمامنا، وهو ليس من مهماته أن يبين القرآن، ولا يوضح مبهمه، ولا يفصل مجمله، ولا يضيف عليه شيئاً من الأشياء، وإن مهمته الوحيدة هي أن يبلغ القرآن، ولو فعل شيئاً غير ذلك لكان آثماً؛ مأخوذاً عليه بالعقوبة[٣].

٢- وقال محمد نجيب: «وزعموا أن مفترياتهم حديث للرسول الأمين، وأنه هو الذي قاله، وأتوا على ذلك بالشهود، وأنه ما قال هذه الأحاديث إلا ليوضح ما لم يوضحه الله، وما عجز عن تفسيره أو بيانه، وما أنزله الله مبهماً، وما فرط في

---

(١) مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية بمصر في العصر الحديث: أحمد قوشتي عبد الرحيم: ١٢١.

(٢) انظر للتوسع: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د. عماد السيد الشربيني: ١/ ١٦٤- ١٦٧.

(٣) انظر للتوسع: مسيلمة في مسجد توسان: الظهور الجديد وراء المحيطات: د. طه الدسوقي حبيشي: ٥٧- ٧٣، مكتبة رشوان: القاهرة، المؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة النبوية والمؤتمر العاشر لمجمع البحوث الإسلامية: مشيخة الأزهر الشريف، بحث القرآن والحديث والإسلام في كتاب للبهائية الجديدة: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ: ٢/ ٥٤١- ٥٥٨، مطابع الشروق: القاهرة، رشاد خليفة صنيعة الصليبية العالمية وأخطر من سلمان رشدي: د. خالد نعيم: ٣٦، ٥٧، المختار الإسلامي: القاهرة.

ذكره، وليكمل النقص الذي في القرآن، ولم يقل الرسول شيئاً مما ينسبونه إليه، وكيف يتحدث بما يكون من نتيجته نسبة عدم الكمال لله؛ ونسبة عدم كمال علم الله وكمال رسالته، وهو كمال يجب أن يعتقد فيه كل مسلم، كما يكون من نتيجته نسبة عدم الأمانة للرسول، وأمانة الرسول كما يجب أن يعتقد فيها المسلم؛ هي أمانة كاملة يبلغ رسالة ربه لا يزيد عليها حرفاً، ولا ينقص منها حرفاً، زعموا أن الرسول قال هذه الأحاديث التي اختلقوها؛ وما دروا أنهم بهذا لم يطعنوا في كمال قدرة الله فحسب؛ بل طعنوا في أمانة الرسول، وفي طاعته لكل ما يأمر به الله؛ فلم يبلغ رسالة ربه كما جاءته لم يزد عليها حرفاً، ولم ينقص منها حرفاً؛ كما تقتضي الأمانة التي هي أساس اختيار الله له؛ بل زاد على رسالة الله أحاديث من عنده؛ زعموا أنها تكمل ما لم يستطع الله إكماله...»[(١)].

ويحاول هذا الأفاك أن يطعن في السنة النبوية بأنها زائدة لا لزوم لها، وتنافي كمال الله، ويلتوي بالكلام ويتلاعب بالألفاظ ليوحي بأن الرسول ﷺ لا يزيد ولا ينقص في رسالته، وأن هذه الأحاديث كلها مكذوبة عليه.

٣- قال د. مصطفى كمال المهدوي منكراً ونافياً لسنة الرسول ﷺ: «وإن ما يوصف بأنه سنة رسول الله ﷺ من حيث كونها تكميلاً للقرآن، أو تفصيلاً، أو تفسيراً له مردود، ومرفوض كذلك بما تحددت به رسالة الرسول ﷺ كما بينها الله تعالى في كتابه العزيز؛ بتبليغ القرآن الكريم إلى الناس ليؤمنوا به، وليهتدوا بما جاء فيه، وقد وعد الله سبحانه بحفظ كتابه الكريم دون غيره»[(٢)]، وقال أيضاً: «الاتباع بالوحي؛ ولا وحي غير القرآن، وهو شريعة المجتمع؛ وهو شريعة مقدسة وذات أحكام ثابتة غير قابلة للتغيير أو التبديل؛ بواسطة أي أداة من أدوات الحكم؛ بل أداة الحكم هي الملزمة باتباع شريعة المجتمع، ومن اتبع الوحي فقد اتبع الرسول؛ لأنه ﷺ لم يتبع شيئاً غير الوحي»[(٣)].

---

(١) الصلاة: محمد نجيب: ١١- ١٢.

(٢) انظر للتوسع: البرهان من السنة والقرآن في الرد على صاحب البيان: رمضان جمعة البركي: ١/ ٢٧- ٥١، دار الحكمة: ليبيا.

(٣) مؤتمر بين الشورى والديمقراطية: مشيخة الأزهر الشريف، بحث نظام الشورى: د. مصطفى كمال المهدوي: ٣٣.

وهو بهذا الكلام يجهز على السنة النبوية، ويكتم على أنفاسها، ويعدمها، ولا يترك لها أثراً[١].

وهذا ما قال به المحامي أحمد أفندي صفوت[٢]، ومحمد أبو زيد الدمنهوري[٣]، والطبيب إسماعيل أدهم[٤]، ود. أحمد زكي أبي شادي[٥]، د. أحمد صبحي منصور[٦]، ونيازي عز الدين[٧]، وحسين عامر[٨]، وزينب أحمد[٩]، وعبد الرحمن فراج[١٠]، وحسين أحمد أمين[١١]، ود. محمد أحمد خلف الله[١٢]،

---

(١) انظر للتوسع: اللعاب الأخير في مجال إنكار سنة البشير النذير: د. طه الدسوقي حبيشي: ٤٤- ٨٩، مكتبة رشوان: القاهرة، شيطان منكري السنة يعبث بمواقيت الصلاة: د. طه الدسوقي حبيشي: ٥٠- ١٨٧، مكتبة رشوان: القاهرة.

(٢) مجلة المنار: بحث المتفرنجون والإصلاح الإسلامي: الشيخ محمد رشيد رضا، (١٣٣٦- ١٣٣٧هـ، ١٩١٨م): ٢٠/ ٤٠٧، ٢١/ ٧٣- ٧٧، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: خادم حسين إلهي بخش: ١٨٣.

(٣) الأصلان العظيمان الكتاب والسنة: رؤية جديدة: جمال البنا: ٩١- ٩٤، مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية بمصر في العصر الحديث: أحمد قوشتي عبد الرحيم: ١١٦- ١١٧، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: د. فهد الرومي: ٣/ ١٠٧٦- ١١٠٤، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: خادم حسين إلهي بخش: ١٨١- ١٨٢.

(٤) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د. مصطفى السباعي: ٢٢٢، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: خادم حسين إلهي بخش: ١٨٠، مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية بمصر في العصر الحديث: أحمد قوشتي عبد الرحيم: ١١٧- ١١٨.

(٥) دراسات إسلامية ونقد كتاب ثورة الإسلام لمؤلفه الدكتور أحمد زكي أبي شادي: محمد حسن ابن سعيد بنجر: ٣٢- ٣٤، دار الأصفهاني: جدة، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: خادم حسين إلهي بخش: ١٧٦- ١٧٩، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب: محمد حامد الناصر: ١٤١- ١٤٢.

(٦) لماذا القرآن؟: د. أحمد صبحي منصور: ٨.

(٧) إنذار من السماء: نيازي عز الدين: ٣٥، ٣٨، ١٥٦.

(٨) القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: خادم حسين إلهي بخش: ١٨٤، مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية بمصر في العصر الحديث: أحمد قوشتي عبد الرحيم: ١١٨.

(٩) القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: خادم حسين إلهي بخش: ١٨٤.

(١٠) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: د. فهد الرومي: ٣/ ١١٤٨- ١١٥٤.

(١١) دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين: حسين أحمد أمين: ٤٣- ٤٥، دار الشروق: القاهرة.

(١٢) الغزو الفكري للتاريخ والسيرة بين اليمين واليسار: سالم علي البهنساوي: ٢٧٤- ٢٧٦، دار =

ود. نصر حامد أبو زيد[١]، ومحمود محمد طه[٢]، وقاسم أحمد[٣]، والقرآنيون في الهند مثل: السيد أحمد خان، وجراغ علي محمد[٤]، والقرآنيون في إندونيسيا مثل: محمد إرحام سوترنو، وتيجوه إيسا[٥].

ثانياً: أصحاب الاتجاه المنحرف في إنكار السنة النبوية جزئياً:

هؤلاء أخذوا بالسنة العملية المتواترة؛ كالصلاة وهيئاتها وركعاتها، والزكاة وما يتعلق بها، وكذلك الصيام والحج، وما شاكل ذلك من الأمور التي تناقلها المسلمون جيلاً بعد جيل نقلاً عملياً، وراحوا ينكرون ويشككون في السنة القولية أو التقريرية؛ أو يأخذون ما يوافق فكرهم وهواهم، وهم ليسوا على دركة واحدة؛ بل متفاوتين في إنكار السنة النبوية وقبولها[٦].

وهذا ما قال به الطبيب د. محمد توفيق صدقي[٧]، ومحمود أبو رية[٨]، وأحمد

= القلم: الكويت، مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية بمصر في العصر الحديث: أحمد قوشتي عبد الرحيم: ١٤٣، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب: محمد حامد الناصر: ٢٠٤.

(١) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديلوجية الوسطية: د. نصر حامد أبو زيد: ٢٢- ٤٧، ٨٩- ١١٧، مكتبة مدبولي: القاهرة.

(٢) حقيقة محمود محمد طه: أو الرسالة الكاذبة: محمد نجيب المطيعي: ٢٩، ٦٤- ٦٩، ١٥٠- ١٥٥، موقف الجمهوريين من السنة النبوية: د. شوقي بشير: ٨- ١٥، ٣٦- ٣٧، ٤٨- ٥٢، سلسلة دعوة الحق، العدد (٧١)، (١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م)، رابطة العالم الإسلامي: مكة، الفكر الجمهوري تحت المجهر: النور محمد أحمد: ٢٠- ٢٣، دار جامعة أم درمان الإسلامية: السودان.

(٣) إعادة تقييم الحديث: العودة إلى القرآن: قاسم أحمد: ٨٢- ٩١، مكتبة مدبولي الصغير: القاهرة.

(٤) انظر للتوسع: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: خادم حسين إلهي بخش: ١٠٠- ١١١، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: د. محمد مصطفى الأعظمي: ١/ ٢٨- ٢٩.

(٥) انظر للتوسع: جهود علماء إندونيسيا في السنة: داود رشيد هارون: ٦٦٨- ٦٨٢، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

(٦) دفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالي: د. أحمد حجازي السقا: ٩٢- ٩٣.

(٧) مجلة المنار: بحث الإسلام هو القرآن وحده: د. محمد توفيق صدقي: ٩/ ٥١٦- ٥١٧، ٥٢٥، (١٣٢٤هـ، ١٩٠٦م).

(٨) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ١٢.

أمين[١]، وجمال البنا[٢]، وعبد المتعال الصعيدي[٣]، والسيد صالح أبو بكر[٤]، ود. إسماعيل منصور[٥]، وخليل عبد الكريم[٦]، ود. حسن حنفي[٧]، ود. محمود إسماعيل[٨]، وإبراهيم فوزي[٩]، والمستشار محمد سعيد العشماوي[١٠]، ومحمد سعيد عبد اللطيف مشتهري[١١]، ود. السيد رزق الطويل[١٢]، وأحمد فوزي[١٣]، وعبد الجواد ياسين[١٤]، ورشاد سلام[١٥]، ود. المهندس محمد شحرور[١٦]، ود. عبد الرزاق عيد[١٧]، وسليم الجابي[١٨]، وجواد موسى محمد عفانة[١٩].

---

(١) فجر الإسلام: أحمد أمين: ٣٣٠- ٣٤٦.

(٢) نحو فقه جديد: جمال البنا: ٢/ ٢٤٥- ٢٦٦.

(٣) القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: خادم حسين إلهي بخش: ٢٠٢، مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية بمصر في العصر الحديث: أحمد قوشتي عبد الرحيم: ١١٩،

(٤) السنة بين أنصارها وخصومها: د. سعد المرصفي: ٢/ ٧٩٣- ٧٩٧، رسالة دكتوراه، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر: القاهرة، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب: محمد حامد الناصر: ١٤٢.

(٥) تبصير الأمة بحقيقة السنة: د. إسماعيل منصور: ١/ ٩٩- ١٠٣.

(٦) الأسس الفكرية لليسار الإسلامي: خليل عبد الكريم: ١٠- ٢١، ١٠١، سلسلة كتاب الأهالي، العدد (٥١)، القاهرة، شدو الربابة بأحوال مجتمع الصحابة: ١/ ٧-٢٤، سينا للنشر: القاهرة.

(٧) من العقيدة إلى الثورة: د. حسن حنفي: ٤/ ٢٥١، دار التنوير: بيروت، الدين والثقافة والسياسة في الوطن العربي: د. حسن حنفي: ٣٨٩- ٤٠٠، دار قباء: القاهرة.

(٨) سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: د. محمود إسماعيل: ٢/ ٧٥- ٧٩، سينا للنشر: القاهرة.

(٩) تدوين السنة: إبراهيم فوزي: ٣٧٥، رياض الريس للنشر: لندن.

(١٠) حقيقة الحجاب وحجية الحديث: محمد سعيد العشماوي: ١١٩- ١٢١، مؤسسة روز اليوسف: القاهرة.

(١١) شبهات وشطحات منكري السنة: أبو إسلام أحمد عبد الله: ٢٤٢- ٢٥٣، بيت الحكمة: القاهرة.

(١٢) دفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالي: د. أحمد حجازي السقا: ٨٤.

(١٣) القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: خادم حسين إلهي بخش: ٢٠١.

(١٤) السلطة في الإسلام: عبد الجواد ياسين: ٢٤٦.

(١٥) تطبيق الشريعة بين القبول والرفض: رشاد سلام: ٩٢- ١٠٧، سينا للنشر: القاهرة.

(١٦) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة: د. محمد شحرور: ٣٨- ٣٩، ٥٥٥- ٥٧٢.

(١٧) سدنة هياكل الوهم: نقد العقل الفقهي: البوطي نموذجاً: د. عبد الرزاق عيد: ٢٩- ٣٤.

(١٨) منهجية القرآن الكريم وأصول تفسيره: سليم الجابي: ١/ ١٣- ١٤.

(١٩) صحيح صحيح البخاري: جواد موسى محمد عفانة: ١- ٤، طبع جمعية عمال المطابع التعاونية: عمان.

ثالثاً: سمات أصحاب الاتجاه المنحرف في إنكار السنة النبوية كلياً أو جزئياً:

إن ظاهرة التشكيك في السنة تبقى ظاهرة نادرة وقليلة، وغير متفشية في المجتمع الإسلامي، وهاهي صفاتهم:

١- أكثرهم ليسوا من علماء الإسلام: فليس هناك عالم من علماء الإسلام ينكر السنة، وإنما هم جميعاً يعرفون قدرها، ويعملون بها، أما منكرو السنة فإنهم ليسوا من علماء الإسلام؛ فترى منهم المهندس، والطبيب، والأديب، والاقتصادي، والصحفي، والقانوني، والعسكري . . . وباحترام التخصص فهؤلاء لا قيمة لرأيهم؛ بل الأحرى بهم أن لا يكتبوا في السنة، فإن كل علم يؤخذ من أهله، يعرف ذلك كل عاقل، وإن أنظمة الدنيا لا تسمح بفتح عيادة لأستاذ في الهندسة، ولا طبيب بتولي القضاء، فكيف إذاً يكتب هؤلاء في السنة، أليست هذه الظاهرة من باب عجز هؤلاء عن الإبداع في ميادين اختصاصاتهم؟! أم هو الابتداع في الدين؛ لأنه الكلأ المباح الذي لا حامي له؟!.

٢- كتاباتهم فيها تلبيس على غير المتخصص في السنة: فيوهمون القارئ بأنهم سيتبعون الأسلوب العلمي، والفكر الحر، والنزاهة، وتحرير المسائل، وما إلى ذلك من التلاعب بالألفاظ، والتي توهم القارئ أنهم سيحققون في المسائل تحقيقاً لم يسبقهم إليه أحد.

٣- شبهاتهم مزورة: فهؤلاء منكرو السنة من المعاصرين أخذوا أقوال أعداء الإسلام السابقين، أو من المستشرقين، وراحوا يرددونها على أنها من عند أنفسهم، واعتمدوا على شبهاتهم من مصادر فرق أخرى كالمعتزلة والشيعة، أو من كتب الأدب.

٤- افتراءاتهم لا تنطلي إلا على السذج: وافتراءات أعداء السنة هزيلة، تزول بقراءة موضوعها في كتب السنة، شأنها شأن الافتراءات على الإسلام عموماً؛ فإنها لا تقبل إلا عند من ليست عنده دراية، ولا فطانة.

٥- منهجهم مختل: حيث يطلبون الشيء من غير بابه، يدرسون الإسلام من كتب أعداء الإسلام، وتجد فكر الواحد منهم في أول الكتاب يختلف عنه في آخر

الكتاب، فمن أقوالهم مثلاً: هذا خاص بنساء النبي ﷺ، ولا دليل لهم على الخصوصية، ويخصصون آية بدون مخصص، وهكذا[١].

المطلب الثاني: شبهات أصحاب الاتجاه المنحرف في عدم حجية السنة ورد العلماء عليها:

استدل هؤلاء الناس على شبهتهم بآيات من القرآن الكريم، وببعض الأحاديث، والمعقول، وسوف نذكر كل شبهة ونرد عليها:

أولاً: شبهات أصحاب الاتجاه المنحرف في القرآن الكريم:

يستدل هؤلاء الناس على باطلهم بالاكتفاء بالقرآن وحده بدون السنة؛ زاعمين أن الله تعالى لم يتكفل بحفظها؛ بآيات من الذكر الحكيم، واستدلوا بهذه الآيات:

١- قول الله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأنعام: ٣٨].

وقد استدل بهذه الآية: د. محمد رشاد خليفة[٢]، ومحمد نجيب[٣]، ود. أحمد صبحي منصور[٤]، وقاسم أحمد[٥]، ود. محمد توفيق صدقي[٦]، ومحمود أبو رية[٧]، وجمال البنا[٨].

---

(١) دفع الشبهات عن السنة النبوية: د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي: ٢٥- ٣١، مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية بمصر في العصر الحديث: أحمد قوشتي عبد الرحيم: ١٢٠- ١٢٢، بحث مراجعات كتاب نحو فقه جديد: السنة ودورها في الفقه الجديد لجمال البنا: نعمان جغيم: ٢٣٠، مجلة التجديد، العدد (٥)، (١٤١٩هـ، ١٩٩٩م)، الجامعة الإسلامية العالمية: ماليزيا.

(٢) المؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة النبوية والمؤتمر العاشر لمجمع البحوث الإسلامية: مشيخة الأزهر الشريف، بحث القرآن والحديث والإسلام في كتاب للبهائية الجديدة: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ: ٢/ ٥٥١.

(٣) الصلاة: محمد نجيب: ٧، ٢٣.

(٤) لماذا القرآن؟: د. أحمد صبحي منصور: ١٨.

(٥) إعادة تقييم الحديث: العودة إلى القرآن: قاسم أحمد: ٨٦.

(٦) مجلة المنار: بحث الإسلام هو القرآن وحده: د. محمد توفيق صدقي: ٩/ ٥١٦، (١٣٢٤هـ، ١٩٠٦م).

(٧) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ١٣، ٣٧٧.

(٨) نحو فقه جديد: جمال البنا: ٢/ ٣٣.

٢- قول الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

استدل بهذه الآية: محمد نجيب[١]، ود. مصطفى كمال المهدوي[٢]، ود. أحمد صبحي منصور[٣]، ومحمود أبو رية[٤]، وجمال البنا[٥].

٣- قول الله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤].

استدل بهذه الآية: د. محمد رشاد خليفة[٦]، وقاسم أحمد[٧]، ود. أحمد صبحي منصور[٨].

وخلاصة استدلالهم بهذه الآيات الثلاث: هو أن الكتاب قد حوى كل شيء من أمور الدين، وكل حكم من أحكامه، وأنه البيان والتفصيل؛ بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر كالسنة، وإلا كان الكتاب مفرطاً فيه، ولما كان تبياناً وتفصيلاً لكل شيء، فيلزم الخلف في خبره وهو محال.

٤- قول الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

استدل بهذه الآية: د. محمد رشاد خليفة[٩]، ود. أحمد صبحي منصور[١٠]،

---

(١) الصلاة: محمد نجيب: ٧، ٢٣.
(٢) البرهان من السنة والقرآن في الرد على صاحب البيان: رمضان جمعة البركي: ١/ ٤٢.
(٣) لماذا القرآن؟: د. أحمد صبحي منصور: ١٨.
(٤) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ٣٧٧.
(٥) نحو فقه جديد: جمال البنا: ٢/ ٣٣.
(٦) المؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة النبوية والمؤتمر العاشر لمجمع البحوث الإسلامية: مشيخة الأزهر الشريف، بحث القرآن والحديث والإسلام في كتاب للبهائية الجديدة: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ: ٢/ ٥٥١.
(٧) إعادة تقييم الحديث: العودة إلى القرآن: قاسم أحمد: ٩٠.
(٨) مسيلمة في مسجد توسان: الظهور الجديد وراء المحيطات: د. طه الدسوقي حبيشي: ٢٤٧، ٢٥٣.
(٩) المؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة النبوية والمؤتمر العاشر لمجمع البحوث الإسلامية: مشيخة الأزهر الشريف، بحث القرآن والحديث والإسلام في كتاب للبهائية الجديدة: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ: ٢/ ٥٥١.
(١٠) لماذا القرآن؟: د. أحمد صبحي منصور: ٢٤.

وقاسم أحمد[١]، على أن إتمام كلمة الله لنا بالقرآن الكريم؛ ولا مبدل لكلمة الله[٢].

٥- قول الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

استدل بهذه الآية: محمد نجيب[٣]، ود.أحمد صبحي منصور[٤]، ومحمود أبو رية[٥]، على أن نعمة الله تمت علينا بالإسلام الذي ارتضاه لنا ديناً؛ وذلك باكتمال وحي القرآن، وليس ممكناً بعد هذه الآية أن يقال إن كتب الحديث تكمل نقصاً في القرآن، فتعالى الله العزيز الحكيم أن ينزل لنا كتاباً يحتاج للبشر في استكماله[٦].

٦- قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩].

استدل بهذه الآية: د.محمد رشاد خليفة[٧]، ود.أحمد صبحي منصور[٨]، ود.إسماعيل منصور[٩]، الآية تقطع بأن الموحى به هو القرآن الكريم وحده دون خلاف؛ فاكتمل بذلك البيان القاطع بأن الرسول ﷺ قد اقتصرت هدايته للمسلمين على تلاوة القرآن الكريم، وهذا هو أساس الدين، وأصل التشريع، والمنهاج الحق، والدستور القويم، وليس سواه من شيء بعد ذلك[١٠].

٧- قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾ [الأعراف: ١٧٠].

---

(١) إعادة تقييم الحديث: العودة إلى القرآن: قاسم أحمد: ٨٦.
(٢) لماذا القرآن؟: د.أحمد صبحي منصور: ٢٤.
(٣) الصلاة: محمد نجيب: ٧، ٢٣.
(٤) لماذا القرآن؟: د.أحمد صبحي منصور: ٢٤، ٦٥.
(٥) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ١٣، ٣٧٧.
(٦) لماذا القرآن؟: د.أحمد صبحي منصور: ٢٤، ٦٥.
(٧) المؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة النبوية والمؤتمر العاشر لمجمع البحوث الإسلامية: مشيخة الأزهر الشريف، بحث القرآن والحديث والإسلام في كتاب للبهائية الجديدة: د.عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ: ٢/ ٥٥٠.
(٨) مسيلمة في مسجد توسان: الظهور الجديد وراء المحيطات: د.طه الدسوقي حبيشي: ٢٤٩.
(٩) تبصير الأمة بحقيقة السنة: د.إسماعيل منصور: ١/ ١١.
(١٠) تبصير الأمة بحقيقة السنة: د.إسماعيل منصور: ١/ ١٠- ١١.

استدل بهذه الآية: د.إسماعيل منصور على أن القرآن هو منهاج الإصلاح في الأمة إلى يوم الدين، فأين وجوب الالتزام فيه بغير القرآن الكريم؟ وأين دليل القائلين وهماً بوجود تشريع مستقل آخر للسنة مع تشريع القرآن العظيم؟[١].

٨- قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت: ٥١].

استدل بهذه الآية: محمد نجيب[٢]، ود.أحمد صبحي منصور[٣]، ود.إسماعيل منصور[٤]، على أن الآية تدل على كفاية الكتاب الكريم لغير المسلمين كدليل باق على صدق نبوته ﷺ وحقيقة الدين الخاتم، وللمسلمين أيضاً كرحمة شاملة لكل ما يحتاجونه إليه في دنياهم وأخراهم، وذكرى دائمة متجددة لهم ينتفع منها؛ويكتفى بها سائر المؤمنين، وهل يمكن لمسلم عاقل أن يزعم أن هداية القرآن الكريم هداية ناقصة تحتاج إلى ما يكملها؟[٥].

٩- قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]. واستدل بهذه الآية المنحرفون على أن الله تكفل بحفظ القرآن دون السنة، ولو كانت دليلاً وحجة كالقرآن لتكفل الله بحفظها، وهذا ما قال به: د.محمد رشاد خليفة[٦]، ومحمد نجيب[٧]، ود.أحمد صبحي منصور[٨]، ود.إسماعيل منصور[٩]، وجمال البنا[١٠].

---

(١) تبصير الأمة بحقيقة السنة: د.إسماعيل منصور: ١/ ١٥- ١٦.
(٢) الصلاة: محمد نجيب: ٢٢- ٢٣.
(٣) لماذا القرآن؟: د.أحمد صبحي منصور: ١٠، ٢٤.
(٤) تبصير الأمة بحقيقة السنة: د.إسماعيل منصور: ١/ ١٠.
(٥) تبصير الأمة بحقيقة السنة: د.إسماعيل منصور: ١/ ١٠.
(٦) المؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة النبوية والمؤتمر العاشر لمجمع البحوث الإسلامية: مشيخة الأزهر الشريف، بحث القرآن والحديث والإسلام في كتاب للبهائية الجديدة: د.عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ: ٢/ ٥٥١.
(٧) الصلاة: محمد نجيب: ١١.
(٨) لماذا القرآن؟: د.أحمد صبحي منصور: ١١.
(٩) تبصير الأمة بحقيقة السنة: د.إسماعيل منصور: ١/ ٢٣.
(١٠) نحو فقه جديد: جمال البنا: ٢/ ٣٣.

الرد على شبهتهم التي استدلوا بها من القرآن الكريم بما يلي:

١- هذه الشبهة تدور حول هذه الآيات من القرآن الكريم التي تبين أن القرآن تام، وحوى كل شيء، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، والله عز وجل ما فرط في الكتاب من شيء، كما في قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، فأتى بالعام ثم فصله تفصيلاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، وأتى بالمجمل ثم بينه للناس تبييناً تاماً، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، فهو لا يحتاج بعد هذا التبيان إلى شيء آخر، ولو احتاج إلى شيء آخر لكان القرآن غير صادق فيما قال، وهذا أمر مستحيل على الله تعالى، وهو مستحيل على كلامه.

هذه هي ناصية الشبهة الأولى وجماعها، وهم يذكرون لها حشداً عظيماً من الآيات التي تؤيدها؛ سواء كان الدليل في موضوعه؛ مثل الآيات التي ذكرناها قبل قليل، أم في غير موضوعه، كما في باقي الآيات: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وقوله: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

فهؤلاء الناس يفتحون المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وينقلون منه المادة بتمامها، ويضعون أمام كل آية جملة تلائمها، ولا يهمهم بعد ذلك أبقيت وحدة الموضوع بين أيديهم أم لم تبق[(١)].

٢- أن المراد من الكتاب في قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ليس القرآن؛ بل المراد به: اللوح المحفوظ، فإنه الذي حوى كل شيء، واشتمل على جميع أحوال المخلوقات كبيرها وصغيرها، جليلها ودقيقها، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، على التفصيل التام، وهذا المناسب لذكر هذه

(١) السنة في مواجهة أعدائها: د. طه الدسوقي حبيشي: ٦٣، مكتبة رشوان: القاهرة.

الجملة عقب قوله: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨]، والمراد بالمثلية هنا: أن أحوال الدواب من العمر والرزق والأجل والسعادة والشقاء، موجودة في اللوح المحفوظ مثل أحوال البشر في ذلك كله.

٣- لا يمكن حمل الآيات التي استدلوا بها على إنكار السنة على الظاهر من العموم، وأن القرآن اشتمل على بيان وتفصيل كل شيء، وكل حكم؛ سواء أكان ذلك من أمور الدين أم من أمور الدنيا؛ وأنه لم يفرط في شيء منها جميعاً، وإلا للزم الخلف في خبره تعالى؛ كما هو ظاهر بالنسبة للأمور الدنيوية، وكما يعلم أن القرآن يتعذر العمل به وحده بالنسبة للأحكام الدينية، فيجب العدول عن هذا الظاهر وتأويلهما[١].

٤- وهذه الآيات التي ظاهرها العموم؛ مخصصة بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [النحل: ٦٤]، والذي يجعلنا نذهب إلى تخصيص هذا العام أمران:

أ - تتفق آيات القرآن ولا تتعارض في ظاهرها، فإن القرآن فيه الكثير من الآيات التي فوض الله نبيه في شرح أحكامها.

ب - إن كثيراً من الأمور الجزئية في حياة المجتمع تحتاج إلى حكم، وليس في القرآن إلا قواعده الكلية العامة[٢].

٥- إن القرآن الكريم قد حوى أصول الدين، وقواعد الأحكام العامة، ونص على بعضها بصراحة، وترك بيان بعضها لرسوله ﷺ، وما دام الله قد أرسل رسوله ﷺ ليبين للناس أحكام دينهم، وأوجب عليهم اتباعه، كان بيانه للأحكام بياناً للقرآن، ومن هنا كانت أحكام الشريعة من كتاب وسنة؛ وما يلحق بهما ويتفرع

(١) انظر للتوسع: حجية السنة: د. عبد الغني عبد الخالق: ٣٨٤- ٣٨٩، حجية السنة: د. الحسين شواط: ٣١٧، الجامعة الأمريكية المفتوحة: القاهرة.

(٢) حجية السنة: د. عبد الغني عبد الخالق: ٣٨٤- ٣٨٥.

عنهما من إجماع وقياس، أحكاماً من كتاب الله تعالى، إما نصاً وإما دلالة، فلا منافاة بين حجية السنة وبين أن يكون القرآن جاء تبياناً لكل شيء[١].

٦- لم تنزل بأحد نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها، كما قال الله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]، وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، والبيان اسم جامع لمعاني مجتمعة الأصول متشعبة الفروع، فجماع ما أبان الله لخلقه في كتابه مما تعبدهم به لما مضى من حكمه من وجوه:

أ ـ فمنها: ما أبانه لخلقه نصاً مثل جمل فرائضه؛ في أن عليهم صلاة وزكاة وصوماً وحجاً، وأنه حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ونص على تحريم الزنى والخمر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير، وبيّن لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما تبين نصاً.

ب ـ ومنها: ما أحكم فرضه بكتابه، وبيّن كيف هو على لسان نبيه مثل: عدد الصلاة والزكاة ووقتها، وغير ذلك من فرائضه التي أنزل من كتابه.

ج ـ ومنها: ما سن رسول الله ﷺ مما ليس لله فيه نص حكم، وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله ﷺ، والانتهاء إلى حكمه، فمن قبل عن رسول الله ﷺ، فبفرض الله قبل.

د ـ ومنها: ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه، وابتلى طاعتهم في الاجتهاد كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم.

فكل من قَبِل عن الله فرائضه في كتابه قَبِل عن رسول الله ﷺ سننه؛ بفرض الله طاعة رسوله على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه، ومن قَبِل عن رسول الله ﷺ فعن

---

(١) انظر للتوسع: السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين: د. رؤوف شلبي: ٢٠-٢٤.

الله قبل، لما افترض الله من طاعته، فيجمع القبول لما في كتاب الله؛ ولسنة رسول الله ﷺ؛ حيث لكل واحد منهما القبول عن الله، وإن تفرقت فروع الأسباب التي قُبلت بها عنهما[١].

٧- وأما الآيات الأخرى المقتصرة على الوصية بكتاب الله، فهذا جوابه كما قال ابن حجر: «الاقتصار على الوصية بكتاب الله؛ لكونه أعظم وأهم؛ ولأن فيه تبيان كل شيء إما بطريق النص، وإما بطريق الاستنباط، فإذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي ﷺ به لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]»[٢].

٨- وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]، فللعلماء في ضمير الغيبة فيه قولان:

أ ـ أنه يرجع إلى النبي ﷺ فلا يصح التمسك بالآية حينئذ.

ب ـ أنه يرجع إلى الذكر، فإن فسرناه بالشريعة كلها من كتاب وسنة فلا تمسك بها أيضاً، وإن فسرناه بالقرآن فلا نسلم أن في الآية حصراً حقيقياً؛ أي بالنسبة لكل ما عدا القرآن، فإن الله تعالى قد حفظ أشياء كثيرة مما عداه؛ مثل حفظه النبي ﷺ من الكيد والقتل، وحفظه السموات والأرض من الزوال إلى أن تقوم الساعة، وهذا يقودنا إلى أن حفظ القرآن متوقف على حفظ السنة، ومستلزم له؛ لأنها تفصل مجمله، وتفسر مشكله، وتوضح مبهمه، وتقيد مطلقه، وتبسط مختصره، فحفظها من أسباب حفظه، وصيانتها صيانة له[٣].

٩- إن الله تعالى قد تكفل بحفظ السنة؛ لأن حفظ المبين يستلزم حفظ البيان إذ لا معنى للمبين بدون البيان كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ

---

(١) الرسالة: الشافعي: ٢٠- ٢٢، ٣٣.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر: ٥/ ٤٢٥- ٤٢٦.

(٣) انظر للتوسع: حجية السنة: د.عبد الغني عبد الخالق: ٣٩٠- ٣٩٢، السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين: د.رؤوف شلبي: ٢٥- ٣٣، السنة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها: د.مكي الشامي: ١٢٩- ١٣٠، دار عمار: عمان.

مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ثم إن الله تكفل بحفظ السنة على وجه الأصالة والاستقلال لا على طريق اللزوم والتتبع، كما في قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾﴾ [القِيَامَة: ١٧-١٩][(١)].

ثانياً: شبهات أصحاب الاتجاه المنحرف في الأحاديث النبوية:

احتج بعض هؤلاء الناس على عدم حجية السنة بأحاديث ضعيفة، تدور في ظنهم على وجوب عرض كل ما يروى من أحاديث على كتاب الله تعالى ومقارنتها به، فإن كانت توافق القرآن؛ فهي حجة يجب التمسك بها، والعمل بمقتضاها، وإن كانت تخالف القرآن ولو مخالفة ظاهرية يمكن الجمع بينهما؛ فهي باطلة مردودة؛ لم يقلها النبي ﷺ وليست من سنته، في حين استند البعض الآخر على قاعدة عرض السنة النبوية على كتاب الله تعالى نظرياً، وانطلق إلى التشكيك في حجية السنة، ولكن لم يستدل بأي من الأحاديث التي استدل بها الفريق الأول، أمثال: محمد نجيب[(٢)]، ود. أحمد صبحي منصور[(٣)]، وقاسم أحمد[(٤)]، ومحمود أبو رية[(٥)]، ود. إسماعيل منصور[(٦)]، ومن هذه الأحاديث التي استشهد بها الفريق الأول ما يلي:

---

(١) انظر للتوسع: المؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة النبوية والمؤتمر العاشر لمجمع البحوث الإسلامية: مشيخة الأزهر الشريف، بحث حفظ السنة النبوية: د. محمد السيد ندا: ٢/ ٥٣١-٥٣٢، ندوة السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، بحث الشبهات حول السنة النبوية ودراسة منطلقات هذه الشبهة والرد عليها: الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: ٢/ ٥٥٨- ٥٦١، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د. مصطفى السباعي: ١٥٢، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د. عماد السيد الشربيني: ١/ ٢٠٣- ٢١٦.

(٢) الصلاة: محمد نجيب: ٢٧٨- ٢٧٩.

(٣) السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د. عماد السيد الشربيني: ١/ ٢٢٣.

(٤) إعادة تقييم الحديث: العودة إلى القرآن: قاسم أحمد: ١٣٦.

(٥) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ١٣- ١٤.

(٦) تبصير الأمة بحقيقة السنة: د. إسماعيل منصور: ١/ ١٨- ٢٠.

الأول: ما روي أنه ﷺ دعا اليهود فسألهم فحدثوه؛ حتى كذبوا على عيسى عليه السلام، فصعد النبي ﷺ المنبر، فخطب الناس فقال: «**إن الحديث سيفشوا عني، فما أتاكم يوافق القرآن: فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن: فليس عني**».

ومن الذين استدلوا بهذا الحديث: د. محمد توفيق صدقي[(١)]، وأخذ به الشيعة[(٢)]، واحتج به أجناس جولدتسهير[(٣)]، حيث يقول د. محمد التيجاني السماوي: «العاقل المنصف يميل إلى هؤلاء الزنادقة والخوارج الذين يعظمون كتاب الله، ويجعلونه في المرتبة الأولى للتشريع، أحسن له من الميل إلى أهل السنة والجماعة الذين يقضون على كتاب الله بأحاديث مكذوبة، وينسخون أحكامه ببدع مزعومة»[(٤)].

الرد على هذه الشبهة بما يلي:

١- روي هذا الحديث من طرق كلها ضعيفة: عن علي[(٥)]، وأبي هريرة[(٦)]، وابن عمر، وثوبان[(٧)] رضي الله عنهم.

---

(١) مجلة المنار: بحث الإسلام هو القرآن وحده: د. محمد توفيق صدقي: ٩/ ٥٢٣، (١٣٢٤هـ، ١٩٠٦م)،

(٢) الشيعة هم أهل السنة: د. محمد التيجاني السماوي: ٢٥١- ٢٥٢، شركة شمس المشرق: بيروت.

(٣) العقيدة والشريعة في الإسلام: أجناس جولدتسهير: ٥٤- ٥٥.

(٤) الشيعة هم أهل السنة: د. محمد التيجاني السماوي: ٢٥٢.

(٥) رواه الدارقطني في سننه في كتاب: في الأقضية والأحكام، باب: كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري، (الحديث: ٢٠): ٤/ ٢٠٨، وقال الدارقطني: " هذا وهم؛ والصواب عن عاصم، عن زيد، عن علي بن الحسين مرسلاً، عن النبي ﷺ " وقال العظيم آبادي في التعليق المغني على الدارقطني، مطبوع مع السنن: ٤/ ٢٠٨- ٢٠٩، " الحديث فيه جبارة بن المغلس ضعفه ابن معين، وقال البخاري: مضطرب الحديث، وقال السخاوي: وقد سئل ابن حجر عن هذا الحديث فقال: إنه جاء من طرق لا تخلو عن مقال "، وانظر: ترجمة جبارة بن المغلس في المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين: ابن حبان: ١/ ٢٢١.

(٦) رواه الدارقطني في سننه في كتاب: في الأقضية والأحكام، باب: كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري، (الحديث: ١٧): ٤/ ٢٠٨، وقال الدارقطني: «فيه صالح بن موسى ضعيف لا يحتج فيه».

(٧) حديثا ابن عمر وثوبان رضي الله عنهما رواهما الطبراني في المعجم الكبير، (الحديث: ١٣٢٢٤): ١٢/ ٣١٦، وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ١/ ١٧٠، «حديث ابن =

٢- وقد أكد كثير من العلماء الضعف الشديد للحديث، وأحياناً بطلانه بطرق أخرى، أمثال الإمام الشافعي(١)، والبيهقي(٢)، وابن عبد البر(٣)، والشوكاني(٤)، وغيرهم.

٣- وهذا ما ذهب إليه علماء الحديث المعاصرون إلى أن هذا الحديث لا وزن له عند نقاد الحديث وصيارفته؛ بسبب ضعفه، ويذهب بتسعة أعشار السنة التي تلقاها العلماء بالقبول في جميع الأعصار الأمصار(٥)، ولا يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد به(٦)، وأنه باطل منكر جداً(٧).

الثاني: قوله ﷺ: **«إني والله لا يمسك الناس علي بشيء إلا أني لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه»، وفي رواية: «لا يمسكن الناس علي بشيء، وإني لا أحل لهم إلا ما أحل الله لهم، ولا أحرم عليهم إلا ما حرم الله»**.

واستدل بهذا الحديث: محمود أبو رية(٨)، وأ. جمال البنا(٩)، حيث إنه ليس هناك غضاضة في الاحتكام إلى كتاب الله تعالى؛ وهو الحق أنه المعيار الوحيد

= عمر رضي الله عنه فيه أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه، وهو منكر الحديث، وحديث ثوبان فيه يزيد بن ربيعة وهو متروك ومنكر الحديث».

(١) الرسالة: الشافعي: ٢٢٥.

(٢) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: أحمد بن الحسين البيهقي: ١/ ٢٧، دار الكتب العلمية: بيروت.

(٣) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله: ابن عبد البر: ٢/ ٢٣٣، المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

(٤) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي الشوكاني: ٢٩١، مطبعة السنة المحمدية: القاهرة.

(٥) الحديث والمحدثون: الشيخ محمد محمد أبو زهو: ٢١١.

(٦) انظر: هامش كتاب الرسالة للشافعي: الشيخ أحمد شاكر: ٢٢٤.

(٧) هامش تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف: ١/ ٢٦٥، دار الكتب العلمية: بيروت.

(٨) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ٢٥.

(٩) نحو فقه جديد: جمال البنا: ٢/ ٢٤٦.

الذي ليس فحسب يمكن الالتجاء إليه؛ بل هو الوحيد الذي يهدينا سواء السبيل، والتطبيق العملي لهذا المبدأ سيقضي باستبعاد آلاف الأحاديث[١].

الرد على هذه الشبهة بما يلي:

١- الحديث ضعيف فقد رواه الشافعي[٢] وقال: «وهذا معنى قول النبي ﷺ إن كان قاله، وكذلك صنع رسول الله ﷺ، وافترض عليه أن يتبع ما أوحي إليه، ونشهد أن قد اتبعه ﷺ، فما لم يكن فيه وحي فقد فرض الله عز وجل في الوحي اتباع سنته، فمن قبل عنه فإنما قبل بفرض الله عز وجل، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]».

٢- ورواه البيهقي[٣] وقال: «وقوله في الحديث: «في كتابه» إن صحت هذه اللفظة؛ فإنما أراد فيما أوحي إليه، ثم ما أوحي إليه نوعان: أحدهما، وحي يتلى، والآخر، وحي لا يتلى»[٤].

٣- ورواه ابن حزم مرسلاً وقال: «إلا أن معناه صحيح؛ لأنه ﷺ إنما أخبر في هذا الخبر بأنه لم يقل شيئاً من عند نفسه بغير وحي من الله تعالى به إليه، وأحال بذلك على قول الله تعالى في كتابه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣-٤]، فنص كتاب الله تعالى يقضي بأن كل ما قاله فهو عن الله تعالى»[٥].

٤- وأما رواية: «**لا يمسكن الناس علي بشيء . . .**» فهي ضعيفة أيضاً؛ فقد رواها الشافعي وقال: «هذه منقطعة»[٦].

---

(١) نحو فقه جديد: جمال البنا: ٢/ ٢٤٨.

(٢) انظر: الأم: الشافعي: كتاب: جماع العلم، باب: الصوم: ٩/ ٤٨، دار الوفاء: المنصورة.

(٣) انظر: السنن الكبرى: كتاب النكاح، باب: الدليل على أنه ﷺ لا يقتدى به، (الحديث: ١٣٤٣٩): ٧/ ١٢٠.

(٤) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: جلال الدين السيوطي: ١٧٣، دار السلام: القاهرة.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم: ٢/ ٧٧.

(٦) انظر: السنن الكبرى: البيهقي: كتاب النكاح، باب: الدليل على أنه ﷺ لا يقتدى به، (الحديث: ١٣٤٤٠): ٧/ ١٢٠.

الثالث: ما رواه ثوبان رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ صائماً في غير رمضان، فأصابه غم آذاه، فتقيأ، فقاء، فدعاني بوضوء، فتوضأ، ثم أفطر، فقلت: يا رسول الله، أفريضة الوضوء من القيء؟ قال: «**لو كان فريضة لوجدته في القرآن**».

وقد استدل بهذا الحديث: د. محمد توفيق صدقي على إنكار السنة النبوية، وأن كل شيء موجود في كتاب الله تعالى؛ ويقول: «فهذا الحديث صح أو لم يصح؛ فالعقل يشهد له ويوافق عليه؛ وكان يجب أن يكون مبدأ للمسلمين لا يحيدون عنه»[(١)].

الرد على هذه الشبهة بما يلي:

الحديث ضعيف؛ فقد رواه الدارقطني وقال: «لم يروه عن الأوزاعي؛ غير عتبة ابن السكن، وهو منكر الحديث»[(٢)].

الرابع: ومن ذلك قوله ﷺ: «**السنة سنتان: سنة في فريضة، وسنة في غير فريضة، السنة التي في الفريضة؛ أصلها في كتاب الله أخذها هدى، وتركها ضلالة، والسنة التي أصلها في كتاب الله؛ الأخذ بها فضيلة، وتركها ليس بخطيئة**».

وقد استدل بهذا الحديث: أ. جمال البنا، حيث اعتبر أنه ليس هناك غضاضة في الاحتكام إلى كتاب الله تعالى؛ وهو الحق؛ والمعيار الوحيد الذي ليس فحسب يمكن الالتجاء إليه؛ بل هو الوحيد الذي يهدينا سواء السبيل، والتطبيق العملي لهذا المبدأ سيقضي باستبعاد آلاف الأحاديث[(٣)].

ونرد عليه بما يلي:

١- الحديث ضعيف؛ فقد رواه الدارمي مقطوعاً عن مكحول[(٤)]، ورواه

---

(١) مجلة المنار: بحث الإسلام هو القرآن وحده: د. محمد توفيق صدقي: ٩/ ٥١٥، (١٣٢٤هـ، ١٩٠٦م)،

(٢) رواه الدارقطني في سننه في كتاب: الطهارة، باب: في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه، (الحديث: ٤١): ١/ ١٥٩.

(٣) نحو فقه جديد: جمال البنا: ٢/ ٢٤٦، ٢٤٨.

(٤) رواه الدارمي في سننه في المقدمة، باب: السنة قاضية على كتاب الله، (الحديث: ٥٨٩): ١/ ٩٦.

الطبراني[١] عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيه عبد الله بن أبي رومان ضعفه غير واحد، ووهاه، وقال الذهبي: «روى خبراً كذباً»[٢]، وهذا ما أكده ابن حجر[٣].

٢- والحديث على فرض صحته فلا حجة فيه بما استدل به على إنكار السنة أو بعضها؛ لأن الحديث إنما يشير إلى السنة بمعناها عند علماء أصول الفقه: «هي ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي، وزاد بعض الأصوليين: الكتابة، والإشارة المفهمة، كما زاد الشافعية على ما ذكر من أقسام السنة، ما هم النبي ﷺ بفعله ولم يفعله؛ لأنه ﷺ لا يهم إلا بحق محبوب مطلوب شرعاً؛ لأنه مبعوث لبيان الشرعيات»[٤]، وعلى ذلك يكون تعريف السنة هو: «كل ما صدر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو ترك، أو كتابة، أو إشارة مفهمة، أو هم مصحوب بالقرائن، أو غير ذلك مما يثبت الأحكام ويقررها، مما لم ينطق به الكتاب العزيز»[٥].

والسنة بهذا المعنى تعتريها الأحكام الخمسة: الفرض، والمندوب، والحرام، والمكروه، والمباح[٦].

---

(١) رواه الطبراني في المعجم الأوسط، (الحديث: ٤٠٢٣): ٥/ ١٨- ١٩، وقال الطبراني: " لم يرو هذا الحديث عن محمد إلا عيسى، تفرد به عبد الله"، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ١/ ١٧٢، " لم يروه عن أبي سلمة إلا عيسى بن واقد، تفرد به عبد الله بن أبي رومان، ولم أر من ترجمه".

(٢) انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي: ٢/ ٤٢٢.

(٣) انظر: لسان الميزان: ابن حجر: ٣/ ٢٨٦.

(٤) انظر: شرح الكوكب المنير: ابن النجار الحنبلي: ٢/ ١٦٠- ١٦٦، تشنيف المسامع بجمع الجوامع: الزركشي: ٢/ ٨٩٩.

(٥) منزلة السنة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية: محمد سعيد منصور: ٨٢.

(٦) انظر للتوسع: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د.عماد السيد الشربيني: ١/ ٢٣٠- ٢٣٩.

ثالثاً: شبهة أصحاب الاتجاه المنحرف في المعقول:

لم يكتف هؤلاء الناس بعرض السنة النبوية على القرآن الكريم للحكم عليها قبولاً أو رفضاً، وإنما سلكوا مسلكاً آخر في الحكم عليها؛ والتشكيك فيها بعرضها على العقل، فما وافقه قبل ولو كان آحاداً صح أو لم يصح، وما لم يوافقه ردوه ولو كان متواتراً صحيحاً.

وقد قال بهذه الشبهة: د.نصر حامد أبو زيد[١]، وقاسم أحمد[٢]، والمستشار محمد سعيد العشماوي[٣]، ود.حسن حنفي[٤]، ود. المهندس محمد شحرور[٥]، ود.عبد الرزاق عيد[٦]، ود.محمد توفيق صدقي[٧]، ومحمود أبو رية[٨]، وجمال البنا[٩]، ود.إسماعيل منصور[١٠]، وغيرهم، وهذا ما نادى به المستشرقون حديثاً[١١].

الرد على شبهتهم التي استدلوا بها على عرض السنة على العقل بما يلي:

١- ينبغي علينا أن نقبل السنة النبوية كما أوردها النبي ﷺ تامة وإلا خسرت قيمتها، ومن سوء الفهم الأساسي للسنة أن نظنها تخضع للاختيار الشخصي، وتلك دعوى نشأت من الخطأ الشائع في فهم الفلسفة العقلية، وهناك شقة

---

(١) نقد الخطاب الديني: د.نصر حامد أبو زيد: ١٠١، ١٠٣، ١٣١- ١٣٢، مكتبة مدبولي: القاهرة.

(٢) إعادة تقييم الحديث: العودة إلى القرآن: قاسم أحمد: ٥٩.

(٣) حقيقة الحجاب وحجية الحديث: محمد سعيد العشماوي: ١٠٥- ١٠٧.

(٤) من العقيدة إلى الثورة: د.حسن حنفي: ٤/ ٢٤٩.

(٥) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة: د.محمد شحرور: ٧٢٦- ٧٢٩.

(٦) سدنة هياكل الوهم: نقد العقل الفقهي: البوطي نموذجاً: د.عبد الرزاق عيد: ٣٢.

(٧) مجلة المنار: بحث الإسلام هو القرآن وحده: د.محمد توفيق صدقي: ٩/ ٥١٥، (١٣٢٤هـ، ١٩٠٦م)،

(٨) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ١٩٤، ٣٨٠.

(٩) نحو فقه جديد: جمال البنا: ٢/ ٨٥.

(١٠) تبصير الأمة بحقيقة السنة: د.إسماعيل منصور: ١/ ٦٥٩.

(١١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د.مصطفى السباعي: ٤٤.

واسعة بين العقل وبين الفلسفة العقلية كما يفهمها عادة بعضهم اليوم، إن العقل يعرف حدوده الخاصة به؛ ولكن الفلسفة العقلية تتخطى المعقول في ادعائها حصر العالم بجميع خفاياه في نطاقها الفردي الضيق، وهي لا تكاد تسلّم في الأمور الدينية بأنه من الممكن وجود أشياء لا يطيقها الفهم الإنساني في زمن ما، أو في كل زمن، مع أنها في الوقت نفسه تخالف المنطق إلى حد أنها تسلّم بهذا الإمكان للعلم[١].

٢ـ كثير من هؤلاء المنكرين للسنة لا يفرقون بين ما يرفضه العقل، وبين ما يستغربه، فيساوون بينهما في سرعة الإنكار والتكذيب، مع أن حكم العقل فيما يرفضه ناشئ من استحالته، وحكم العقل فيما يستغربه ناشئ من عدم القدرة على تصوره، وفرق كبير بين ما يستحيل وبين ما لا يدرك، وهذا ثابت بالاستقراء التاريخي، وتتبع التطور العلمي والفكري، فما كان مستحيلاً بالأمس أصبح اليوم واقعاً، والذين ينادون بتحكيم العقل بصحة الحديث أو تكذيبه، نراهم لا يفرقون بين المستحيل وبين المستغرب؛ فيبادرون للإنكار لما يبدو غريباً على عقولهم؛ وهذا تهور ناتج من اغترارهم بعقولهم من جهة، ومن اغترارهم بسلطان العقل، ومدى صحة حكمه فيما لا يقع تحت سلطانه من جهة أخرى[٢].

٣ـ لقد اعتنى المحدثون بالعقل في قبولهم للحديث وتصحيحه في أربعة مواطن وهي:

أ ـ مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند السماع: فالمحدثون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره؛ ذكروه مع القدح فيه؛ وفي الراوي الذي عليه تبعته.

ب ـ مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند التحديث: لذلك شرط علماء الحديث في الراوي ليصح تحديثه العقل والبلوغ والعدالة والضبط[٣]، فأئمة

(١) الإسلام على مفترق الطرق: محمد أسد: ١٠٠- ١٠١، دار العلم للملايين: بيروت.
(٢) انظر للتوسع: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د. مصطفى السباعي: ٤٦- ٥٢.
(٣) انظر للتوسع: شروط الراوي والرواية عند أصحاب السنن: دراسة تطبيقية: محمد عبد الرزاق أسود: ٣٧- ١٢٦، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم: جامعة القاهرة.

الحديث بالمرصاد للرواة؛ فلا تكاد تجد حديثاً بيّن البطلان، إلا وجدت في سنده واحداً أو اثنين أو جماعة قد جرحهم الأئمة.

ج ـ مراعاة المحدثين للعقل عند الحكم على الرواة: وهذا يظهر كثيراً في كتب التراجم، فالأئمة كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به؛ فضلاً عن خبرين أو أكثر، ويقولون للخبر الذي تمتنع صحته أو تبعد: منكر أو باطل، وتجد ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء، وكتب العلل، والموضوعات، والمتثبتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا أحاديثه، وينقدوها حديثاً حديثاً.

د ـ مراعاة المحدثين للعقل عند الحكم على متون الأحاديث: فمن دلائل الوضع أن يخالف الحديث العقل؛ ولا يقبل تأويلاً بحال؛ لأنه لا يجوز أن يرد الشرع بما ينافي مقتضى العقل[١]، فعلماء الحديث أشد احتياطاً في الكشف عن ذلك[٢].

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: الصنعاني: ٢/ ٩٦.

(٢) انظر للتوسع: الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة: عبد الرحمن يحيى المعلمي اليماني: ٦- ٧، المطبعة السلفية: القاهرة، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث: عبد الفتاح أبو غدة: ١٧٢- ١٧٧، مكتب المطبوعات الإسلامية: حلب، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د. عماد السيد الشربيني: ١/ ٢٥٥- ٢٦١.

المبحث الثاني

أدلة العلماء في حجية السنة النبوية

السنة النبوية أصل من أصول الدين، وحجة على جميع المسلمين، وقد دل على ذلك: القرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع الأمة، والعقل والنظر، والعصمة.

المطلب الأول : من أدلة حجية السنة: القرآن الكريم:

إن المتأمل في كتاب الله يجد آيات عديدة ومتنوعة المضامين؛ تؤكد وتقرر وجوب طاعة النبي ﷺ طاعة مستقلة، وأن ما يصدر عنه من الحديث في مجال تبليغ الشريعة ملزم لكافة المسلمين، لا يسع أحداً منهم أن يخالف أمره أو أن يتجاوز نهيه، وبعد تدبر الآيات نجد أنه يمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية:

أولاً: الآيات الدالة على وجوب اتباع النبي ﷺ وطاعته مع التحذير من مخالفته:

١- قول الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٩٢﴾﴾ [المائدة: ٩٢].

٢- قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩].

في هاتين الآيتن: أمر الله تعالى بطاعته وطاعة رسوله ﷺ، وأعاد الفعل إعلاماً بأن طاعة الرسول ﷺ تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب؛ بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً؛ سواء كان ما أمر به في الكتاب أم لم يكن فيه[1].

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن قيم الجوزية: ١/ ٤٨، دار الجيل: بيروت.

ثانياً: الآيات الدالة على وجوب الإيمان به: والإيمان معناه الإذعان والتصديق والتسليم، ومن لوازمه الاتباع للسنة، والتمسك بها، وقبول شريعته ﷺ، والوقوف عند حكمه وقضائه، ومن هذه الآيات ما يلي:

٣- قول الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النِّسَاء: ٦٥].

أقسم سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن العباد حتى يحكّموا رسوله ﷺ في كل نزاع بينهم من الدقيق والجليل، ولم يكتف في إيمانهم بهذا التحكيم بمجرده؛ حتى ينتفي عن صدورهم الحرج والضيق عن قضائه وحكمه، ولم يكتف منهم أيضاً بذلك حتى يسلموا تسليماً، وينقادوا انقياداً[(١)].

٤- قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾ [النُّور: ٦٢].

قال الإمام الشافعي: «فجعل كمال ابتداء الإيمان؛ الذي ما سواه تبع له: الإيمان بالله ثم برسوله، فلو آمن عبد به ولم يؤمن برسوله؛ لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبداً، حتى يؤمن برسوله معه»[(٢)].

ثالثاً: الآيات الدالة على أن الرسول ﷺ مبين للكتاب وشارح له شرحاً معتبراً عند الله تعالى ومطابقاً لما شرعه للعباد، وأنه ﷺ يعلّم أمته أمرين: الكتاب والحكمة وهي السنة:

٥- قول الله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النِّسَاء: ١١٣].

٦- قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عِمرَان: ١٦٤]، والحكمة في هذه الآيات هي السنة النبوية المطهرة[(٣)].

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن قيم الجوزية: ١/ ٥١.

(٢) الرسالة: الشافعي: ٧٥.

(٣) الرسالة: الشافعي: ٧٧- ٧٨.

رابعاً: الآيات الدالة على وجوب اتباع الرسول ﷺ في جميع ما يصدر عنه، والاقتداء به والتأسي بسنته، وأن اتباعه من لوازم ونتائج وثمرات محبة العبد لربه:

٧- قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١].

٨- قول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب: ٢١].

خامساً: الآيات الدالة على أن الله أمره بتبليغ رسالته قرآناً وسنة، وأنه عصمه من التبديل والتحريف، مما يفيد وجوب التمسك بالسنة؛ لأن الله أمره بتبليغها كالقرآن، وحماها كما حمى القرآن من التبديل:

٩- قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الجاثية: ١٨].

١٠- قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ﴾ [المائدة: ٦٧]. والآيات الدالة على حجية السنة من القرآن كثيرة[(١)].

المطلب الثاني: من أدلة حجية السنة: السنة النبوية:

لقد تعددت وتنوعت الأحاديث الدالة على وجوب اتباع سنة النبي ﷺ، وأنها شقيقة القرآن ومثيلته في الحجية، ويمكن تقسيم هذه الأحاديث تقسيماً موضوعياً إلى أنواع[(٢)]، منها:

---

(١) انظر للتوسع: حجية السنة: د. الحسين شواط: ٢٥٤- ٢٥٨، حجية السنة: د. عبد الغني عبد الخالق: ٢٩١- ٣٠٨، مكانة السنة في التشريع الإسلامي ودحض مزاعم المنكرين والملحدين: د. محمد لقمان السلفي: ٣٥- ٧٤، دار الداعي الرياض، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د. عماد السيد الشربيني: ١/ ٤٧٣- ٤٧٨.

(٢) انظر للتوسع: حجية السنة: د. الحسين شواط: ٢٥٨- ٢٦٢، حجية السنة: د. عبد الغني عبد الخالق: ٣٠٨- ٣٢٢، مكانة السنة في التشريع الإسلامي ودحض مزاعم المنكرين والملحدين: د. محمد لقمان السلفي: ٧٥- ٨١، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د. عماد السيد الشربيني: ١/ ٤٧٩- ٤٨٠.

أولاً: الأحاديث الدالة على أن السنة أخت القرآن في الحجية والاعتبار، وأنه لا يمكن معرفة الشرع من القرآن وحده؛ بل لابد معه من العمل بالسنة:

١ـ ما رواه المقدام بن معديكرب الكندي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه؛ ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن؛ فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السبع، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه، فإن لم يقروه فله أن يعقّبهم بمثل قراه**»(١).

قال عمر بن الخطاب ﷺ: «يا أيها الناس، إنه قد سنت لكم السنن، وفرضت لكم الفرائض، وتركتم على الواضحة؛ إلا أن تضلوا بالناس يميناً وشمالاً»، وقال أيضاً: «ردوا الجهالات إلى السنة»(٢).

٢ـ ما رواه أبو هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: يا رسول الله، ومن يأبى؟ قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى**»(٣).

ثانياً: الأحاديث التي يأمر فيها النبي ﷺ بالتمسك بسنته ويحذر من اتباع الهوى، والاستقلال الفكري:

---

(١) رواه أبو داود في كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، (الحديث: ٤٦٠٤): ٥/ ١٠- ١١، واللفظ له، من طريق حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عوف، عن المقدام بن معد يكرب ﷺ، ورواه الترمذي في كتاب: العلم، باب: ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ، (الحديث: ٢٦٦٤): ٤/ ٣٩٩- ٤٠٠، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»، ورواه ابن ماجه في المقدمة، باب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، (الحديث: ١٢): ١/ ٤٩، ورواه أحمد في مسنده، (الحديث: ١٧١٩٤): ٢٨/ ٤٢٩، كلهم رووه من طريق معاوية بن صالح، عن الحسن بن جابر، عن المقدام بن معد يكرب ﷺ، والحديث بطريقيه صحيح الإسناد ورجاله ثقات.

(٢) جامع بيان العلم وما ينبغي في روايته وحمله: ابن عبد البر: ٢/ ٢٢٩- ٢٣٠.

(٣) رواه البخاري في كتاب: الاعتصام بالسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، (الحديث: ٧٢٨٠): ٤/ ٣٥٩.

٣- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**دعوني ما تركتكم، فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم**»(١).

٤- ما روته عائشة رضي الله عنها قالت: صنع النبي ﷺ شيئاً ترخص فيه، فتنزه عنه قوم، فبلغ ذلك النبي ﷺ فحمد الله وأثنى عليه؛ ثم قال: «**ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه؟ فوالله إني أعلمهم بالله؛ وأشدهم له خشية**»(٢).

ثالثاً: الأحاديث التي فيها الأمر بسماع السنة وحفظها وتبليغها ونشرها بين الناس، مما يدل على حجيتها:

٥- ما رواه زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**نضر الله امرأ سمع منا حديثاً، فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه**»(٣).

فلما ندب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها امرأً يؤديها، والامرؤ واحد، دل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه؛ لأنه إنما يؤدي عنه حلال يؤتى، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دين ودنيا(٤).

٦- ما رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «**ليبلغ العلم الشاهد الغائب**»(٥).

---

(١) رواه البخاري في كتاب: الاعتصام بالسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، (الحديث: ٧٢٨٨): ٤/ ٣٦١، واللفظ له، ورواه مسلم في كتاب: الفضائل، باب: توقيره ﷺ، وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه، (الحديث: ١٣٣٧): ٤/ ١٨٣٠.

(٢) رواه البخاري في كتاب: الاعتصام بالسنة، باب: ما يكره من التعمق والتنازع والغلو في الدين والبدع، (الحديث: ٧٣٠١): ٤/ ٣٦٣.

(٣) تقدم تخريجه ص: ٥٠١، الهامش: ١.

(٤) الرسالة: الشافعي: ٤٠١- ٤٠٣.

(٥) تقدم تخريجه ص: ٥٠٢، الهامش: ١.

هذا الحديث يدل صراحة على تكليف كل فرد من الأمة بالتبليغ؛ لأن خبره حجة، وإلا لما كلف بالتبليغ[١]، ثم جعل المبلَّغ مطالباً بقبول الحديث، وبتدبره واستخلاص ما فيه من العلم والحكمة، واستنباط ما يحتويه من معان وأحكام[٢].

المطلب الثالث: من أدلة حجية السنة: إجماع الأمة:

لقد أجمعت الأمة الإسلامية على اتباع السنة من عهد الصحابة ﷺ، والتابعين، وسائر علماء المسلمين من بعدهم إلى يومنا هذا، وهي من أسس العقيدة، وليست من الفروع، وهذا من المسلمات الأولى في دين الإسلام، وقد نقل الإجماع على ذلك كثير من العلماء، سنذكر أقوال بعضهم:

١- قال الإمام الشافعي: «ولا أعلم من الصحابة ﷺ، ولا من التابعين؛ أحداً أُخبر عن رسول الله ﷺ إلا قبل خبره، وانتهى إليه، وأثبت ذلك سنة»[٣].

٢- قال الشوكاني: «إن ثبوت حجية السنة المطهرة، واستقلالها بتشريع الأحكام، ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام»[٤].

٣- كانت السنة عند فقهاء المسلمين جميعاً صاحبة المنزلة الثانية بعد القرآن الكريم في استنباط الحكم الشرعي؛ وقد اتفق العلماء المجتهدون على ترك آرائهم إذا صح الحديث؛ ولم يكن منسوخاً؛ وكانت عبارتهم المشهورة: إذا صح الحديث فهو مذهبي[٥].

---

(١) حجية خبر الواحد في الأحكام والعقائد: د. محمد عبد الله عويضة: ١٩، دار الفرقان: عمان.

(٢) أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح: د. أبو لبابة حسين: ٧٩.

(٣) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: جلال الدين السيوطي: ١٨٢- ١٨٣.

(٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: الشوكاني: ٣٣.

(٥) انظر للتوسع: حجية السنة: د. عبد الغني عبد الخالق: ٣٤١- ٣٤٥، السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين: د. رؤوف شلبي: ١٢- ١٧، حجية السنة: د. الحسين شواط: ٢٦٢- ٢٦٤، مكانة السنة في التشريع الإسلامي ودحض مزاعم المنكرين والملحدين: د. محمد لقمان السلفي: ٩٧، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د. عماد السيد الشربيني: ١/ ٤٨١- ٤٨٢.

المطلب الرابع : من أدلة حجية السنة: العقل والنظر:

لقد دل الاستقراء على أن القرآن فرض على الناس فرائض مجملة تحتاج إلى تفسير، وشرح وبيان، كأداء الصلاة، وإيتاء الزكاة، والقيام بمناسك الحج؛ لذلك يتحتم شرعاً وعقلاً الرجوع إلى السنة لتفصيل مجمله، وبيان كيفية أدائه لوضع الصور التطبيقية لتوجيهاته، ومما يستعان به في تأييد ذلك ما يلي[١]:

١- ما روي أن رجلاً قال لعمران بن حصين ﷺ : لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له عمران: «إنك امرؤ أحمق؛ أتجد في كتاب الله الظهر أربعاً لا تجهر فيها بالقراءة؟ ثم عدّد عليه الصلاة والزكاة، ونحو هذا، ثم قال: أتجد هذا في كتاب الله مفسراً؟ إن كتاب الله أبهم هذا، وإن السنة تفسر ذلك».

٢- وروي أن رجلاً قال لمطرف بن عبد الله بن الشخير: لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له مطرف: «والله ما نريد بالقرآن بدلاً، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا».

٣- قال الأوزاعي: «الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب»، أي تفصل ما فيه، وتبين المراد منه[٢].

المطلب الخامس : من أدلة حجية السنة: العصمة:

المقصود بالعصمة: «لطف من الله تعالى يحمل النبي على فعل الخير، ويزجره عن الشر؛ مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء»[٣]، وقد دل الشرع وانعقد الإجماع على أن نبينا محمد ﷺ وسائر الأنبياء معصومون من أي شيء يخل بتبليغ ما أرسلهم الله به إلى أممهم؛ بحيث يؤدون الأمانة على وجهها، ويبلغون رسالات ربهم كما أوحيت إليهم دون أدنى خلل، ومن الأدلة على عصمة النبي ﷺ ما يلي:

---

(١) انظر للتوسع: حجية السنة: د. عبد الغني عبد الخالق: ٣٢٢- ٣٣٤، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د. عماد السيد الشربيني: ١/ ٤٨٥، حجية السنة: د. الحسين شواط: ٢٦٦- ٢٦٨.

(٢) جامع بيان العلم وما ينبغي في روايته وحمله: ابن عبد البر: ٢/ ٢٣٤.

(٣) عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم: د. محمد أبو النور الحديدي: ٦٣.

١- دلالة معجزة القرآن الكريم التي تحدى بها بلغاء العرب فعجزوا عن المعارضة، وثبتت بذلك رسالته، وأنه مبلغ عن ربه، فهو بالتالي معصوم من الخطأ في التبليغ عن الله تعالى، ولو جاز عليه شيء من السهو أو الخطأ في البلاغ لأدى ذلك إلى إبطال دلالة المعجزة؛ وهو محال.

٢- إن الله قد شهد للنبي ﷺ بالبلاغ والصدق؛ وأنه مستمسك بالذي أوحي إليه، كما قال تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النَّجم: ١-٤].

٣- أخبرت المعجزة وهي القرآن الكريم أنه ﷺ يستحيل عليه الزيادة أو النقصان أي شيء في الشرع، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ۝٤٦ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ۝٤٧﴾ [الحَاقَّة: ٤٤-٤٧].

٤- إن الله تعالى حمى رسوله ﷺ من إضلال أعداء الإسلام؛ فلا يستطيعون التأثير في دينه، أو تغيير حرف مما أوحي إليه، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ﴾ [النِّسَاء: ١١٣].

٥- أنه ﷺ معصوم من كيد الشيطان ووسوسته وإغوائه، كما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن، قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: وإياي؛ إلا أن الله أعانني عليه فأسلم، فلا يأمرني إلا بخير»**[(١)]. وهناك أدلة كثيرة على ذلك[(٢)].

(١) رواه مسلم في كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قريناً، (الحديث: ٢٨١٤): ٤/ ٢١٦٧- ٢١٦٨.

(٢) انظر للتوسع: حجية السنة: د.الحسين شواط: ٢٦٤- ٢٦٦، حجية السنة: د.عبد الغني عبد الخالق: ٢٧٩- ٢٨٣، السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين: د.رؤوف شلبي: ١١- ١٢، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د.عماد السيد الشربيني: ١/ ٤٤٩- ٤٧٢.

الفصل الثالث

أبرز شبهات أصحاب الاتجاه المنحرف في السنة النبوية والرد عليها

المبحث الأول : زعم أصحاب الاتجاه المنحرف وشبهتهم بالنهي عن كتابة السنة النبوية والرد عليها.

المطلب الأول : زعم أصحاب الاتجاه المنحرف في شبهة النهي عن كتابة السنة النبوية.

المطلب الثاني : رد العلماء على شبهة أصحاب الاتجاه المنحرف بالنهي عن كتابة السنة النبوية.

المبحث الثاني : زعم أصحاب الاتجاه المنحرف وشبهتهم بتأخير تدوين السنة النبوية والرد عليها.

المطلب الأول : زعم أصحاب الاتجاه المنحرف في شبهة تأخير تدوين السنة النبوية.

المطلب الثاني : رد العلماء على شبهة أصحاب الاتجاه المنحرف بتأخير تدوين السنة النبوية.

المبحث الأول

زعم أصحاب الاتجاه المنحرف وشبهتهم بالنهي عن كتابة السنة النبوية والرد عليها

تعتبر شبهة أحاديث النهي عن كتابة السنة النبوية حلقة من حلقات الهجوم والتشكيك بحجية السنة النبوية؛ وقد صدرت هذه الشبهة من المستشرقين أولاً، ثم تابعهم عليها بعض المسلمين ثانياً؛ كما سنرى، وسنذكر رأي هؤلاء الناس، ثم رد العلماء عليهم.

المطلب الأول : زعم أصحاب الاتجاه المنحرف في شبهة النهي عن كتابة السنة النبوية:

انقسم موقف هؤلاء الناس من أحاديث النهي عن كتابة السنة النبوية إلى قسمين:

أولاً: زعم بعض أصحاب الاتجاه المنحرف في عدم صحة أحاديث النهي عن كتابة السنة النبوية:

ذهب هؤلاء إلى عدم صحة أحاديث النهي عن كتابة السنة، وخطأ قول من يقول بصحتها، والذهاب إلى أن النهي عن كتابة السنة والمنع من التحديث بها كان نابعاً من موقف سياسي اتخذه الخليفة أبو بكر رضي الله عنه ، ثم عمر رضي الله عنه ، ومن بعده من الخلفاء؛ للحد من نشر فضائل أهل البيت، وإليك بعض أقوالهم في ذلك:

قال زكريا عباس داود: «لو تأملنا جيداً في الأحاديث الواردة في الحث على العلم والتعلم وطلبه، والارتحال من أجله؛ وخوض الصعاب للحصول عليه، لعرفنا أن الرسول الأعظم ﷺ وهو يبحث عن أسباب الخير، ويوظفها في خدمة بناء أمة إسلامية تقوم على العلم والاهتمام به؛ لا يمكن أن ينهى أبداً عن كتابة

أحاديثه . . وإن ما ورد على لسانه إنما وضعته السلطات التي جاءت بعده لأسباب سياسية، خاصة وإن قسماً كبيراً من أحاديث الرسول ﷺ توضح من هي السلطات التي وضعها ونصبها الله سبحانه وتعالى بعده . . »[١].

وهذا ما قال به مرتضى العسكري[٢]، ومروان خليفات، وعلي الشهرستاني، وغيرهم، وكذلك أخذ به أجناس جولدتسيهر[٣].

ثانياً: زعم بعض أصحاب الاتجاه المنحرف في صحة أحاديث النهي عن كتابة السنة النبوية للتشكيك بها:

اعتبر هؤلاء الناس أن أحاديث النهي عن كتابة السنة صحيحة، إلا أنهم اتخذوا من ذلك النهي دليلاً على عدم حجية السنة؛ أو التشكيك بها أو ببعضها، وإليك بعض أقوالهم:

قال د. محمد شحرور: «نلاحظ أن النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم لم يعتبروا في وقت من الأوقات أن الأحاديث النبوية هي وحي، فهو ﷺ من جهته لم يأمر بجمعها كما فعل مع الوحي الكتاب»[٤].

وقال بهذا د. محمد توفيق صدقي[٥]، ونيازي عز الدين[٦]، ومحمود أبو رية[٧]، وقاسم أحمد[٨]، ود. أحمد صبحي منصور[٩]، ود. إسماعيل منصور[١٠]،

---

(١) انظر للتوسع: تأملات في الحديث عند السنة والشيعة: زكريا عباس داود: ٣٧، ٤٢، ٤٤-٦٢، دار النخيل: بيروت.

(٢) انظر: معالم المدرستين: مرتضى العسكري: ٢/ ٦٠- ٦١، الدار العالمية: بيروت.

(٣) انظر للتوسع: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د. عماد السيد الشربيني: ١/ ٢٦٦- ٢٦٨.

(٤) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة: د. محمد شحرور: ٥٤٦.

(٥) مجلة المنار: بحث الإسلام هو القرآن وحده: د. محمد توفيق صدقي: ٩/ ٥١٥، (١٣٢٤هـ، ١٩٠٦م)،

(٦) إنذار من السماء: نيازي عز الدين: ١١٧- ١٣٤.

(٧) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ٢٢- ٢٦.

(٨) إعادة تقييم الحديث: العودة إلى القرآن: قاسم أحمد: ١١٤- ١٢٨.

(٩) حد الردة: دراسة أصولية تاريخية: د. أحمد صبحي منصور: ٨٩- ٩١.

(١٠) تبصير الأمة بحقيقة السنة: د. إسماعيل منصور: ١/ ١٤، ٢٢٥- ٢٣٠.

وجمال البنا[١]، وعبد الجواد ياسين[٢]، وأحمد أمين[٣]، ومصطفى المهدوي، ومحمد رشاد خليفة[٤].

المطلب الثاني : رد العلماء على شبهة أصحاب الاتجاه المنحرف بالنهي عن كتابة السنة النبوية:

بداية سنثبت صحة أحاديث النهي عن كتابة السنة أولاً للرد على الفريق الأول الذي أنكر صحتها، ثم نرد على الفريق الثاني الذي اتخذ من صحة أحاديث النهي عن كتابة السنة تكأة للطعن بالسنة.

أولاً: الرد على من ذهب إلى عدم صحة أحاديث النهي عن كتابة السنة النبوية:

سأورد الصحيح من الأحاديث والآثار في النهي عن كتابة السنة للرد على هذا الفريق من الناس؛ دون التعرض لما هو ضعيف؛ لأن ما في الصحيح يغني عن الضعيف[٥]:

١- حديث أبي سعيد الخدري ﷺ ؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار**»[٦].

٢- ما رواه أبو بردة بن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: كتبت عن أبي كتباً كثيرة فمحاها، وقال: «خذ عنا كما أخذنا»؛ ومن طريق آخر؛ عن أبي بردة قال:

---

(١) الأصلان العظيمان الكتاب والسنة: رؤية جديدة: جمال البنا: ٢٦٨- ٢٧٢.

(٢) السلطة في الإسلام: عبد الجواد ياسين: ٢٣٨- ٢٤٥.

(٣) فجر الإسلام: أحمد أمين: ٣٣١.

(٤) السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د.عماد السيد الشربيني: ١/ ٢٧٠.

(٥) انظر للتوسع: الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة: عبد الرحمن يحيى المعلمي اليماني: ٣٤- ٤٤، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: د.محمد مصطفى الأعظمي: ١/ ٧٦- ٨٣.

(٦) رواه مسلم في كتاب: الزهد والرقائق، باب: التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم، (الحديث: ٣٠٠٤): ٤/ ٢٢٩٨- ٢٢٩٩.

كان أبو موسى يحدثنا بأحاديث فنقوم أنا ومولى لي فنكتبها، فحدثنا يوماً بأحاديث فقمنا لنكتبها فظن أنا نكتبها، فقال: «أتكتبان ما سمعتما مني؟ قالا: نعم، قال: فجيئاني به، فدعا بماء فغسله، وقال: احفظوا عنا كما حفظناه»[(١)]؛ ومن طريق آخر؛ عن أبي بردة بن أبي موسى قال: كتبت عن أبي كتاباً كبيراً، فقال: «ائتني بكتبك، فأتيته بها فغسلها»[(٢)].

ثانياً: الرد على من ذهب إلى صحة أحاديث النهي عن كتابة السنة النبوية للتشكيك بها:

يمكن الرد على هؤلاء الناس في تشكيكهم بالسنة من خلال إجازتهم لأحاديث النهي عن كتابتها بما يلي:

أ ـ أن أدلة حجية السنة التي ذكرناها في الفصل الثاني السابق؛ وخاصة أدلتها من الأحاديث تصلح للرد على هذه الفرية التي نحن بصددها.

ب ـ أن هناك شبه إجماع على أن منع كتابة الحديث قد نُسخ بالتصريح بجواز كتابتها[(٣)]، وتم كتابة أحاديث النبي ﷺ في أخريات حياته[(٤)].

ج ـ أن المشككين أو المنكرين للسنة غضوا الطرف عن دوافع النبي ﷺ في النهي عن كتابة الأحاديث، والتي تظهر بما يلي:

١ـ المحافظة على نقاء كتاب الله تعالى وصيانته عن خلطه بالسنة دون تمييز بينهما:

لأن المرحلة الأولى من نزول الوحي كان هناك خوف من أن كلمات النبي ﷺ ربما تختلط بآيات القرآن الكريم، وهذا الغرض كان قائماً على سببين منطقيين:

---

(١) تقييد العلم: أحمد بن علي الخطيب البغدادي: ٣٩- ٤٠، دار إحياء السنة النبوية.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب: الأدب، (الحديث: ٦٤٩٥): ٩/ ٥٣، واللفظ له، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ١/ ١٥١: " ورواه الطبراني في الكبير والبزار بنحوه إلا أن البزار قال: احفظ كما حفظنا عن رسول الله ﷺ، ورجاله رجال الصحيح ".

(٣) ستأتي هذه الأدلة في بحث تدوين السنة النبوية في المبحث القادم.

(٤) انظر للتوسع: صحائف الصحابة رضي الله عنهم وتدوين السنة النبوية المشرفة: أحمد عبد الرحمن الصويّان: ٣٩- ٤٨.

أولهما: أن كلمات النبي ﷺ كانت تعتبر أقوالاً مأثورة بالنسبة للصحابة المخلصين الذين تمنوا أن يكتبوها بعد كتابة الحكمة في العصر الجاهلي، ولأن الناطق بلسان كل من القرآن والحديث كان نفس الشخص وهو النبي ﷺ، فكان هناك احتمال بأن بعض الآيات القرآنية تؤخذ على أنها أقوال النبي ﷺ.

ثانيهما: لقد تعود بعض الصحابة رضي الله عنهم أن يكتبوا أحياناً كلمات النبي ﷺ على فراغ هوامش نفس الصحيفة التي كُتِب عليها القرآن، ولهذا كان هناك احتمال كبير أن يختلط القرآن الكريم بأحاديث النبي ﷺ، ولهذا منع كتابة الأحاديث، وفضلاً عن هذا كان هناك أشخاص قلة فقط في ذلك الوقت هم الذين يملكون فطنة التمييز بين الآيات القرآنية وأقوال النبي ﷺ، وفي ظل هذه الظروف حظر النبي ﷺ على أصحابه كتابة أقواله في هذه المرحلة المبكرة.

٢ـ عدم التنافس مع القرآن الكريم:

من المحتمل أن تحريم كتابة الحديث كان يقصد به الحفاظ على هيئة وشكل الأحاديث باعتبارها بالمنزلة الثانية بعد القرآن، ونحن نعرف أنه لم يكن هناك قيود على كتابة القرآن؛ بل على العكس كان يعين الكتبة لكتابة الوحي؛ إلا أن وضع الحديث كان مختلفاً، فكان لا يعطى نفس الأهمية التي حظي بها القرآن؛ لأنه لو تم إعطاء نفس الاهتمام للأحاديث، فستدخل في منافسة مع القرآن، ولهذا لم يكن هناك أي تسجيل رسمي للأحاديث، وعليه منع النبي ﷺ كتابة أقواله.

٣ـ عدم انصراف الناس عن القرآن الكريم:

كان الغرض من منع كتابة الأحاديث هو الحفاظ على الاهتمام النشط من جانب الذين هداهم الله إلى القرآن، ولأن القرآن كان لا يزال في مرحلة الوحي ولم يجمع بعد، فكان ينبغي أن يعطى مزيداً من الاهتمام للقرآن عن أحاديث الرسول ﷺ[(١)].

٤ـ خوف الاتكال على الكتابة وترك الحفظ:

كما قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: «احفظوا عنا كما حفظناه»[(٢)].

---

(١) دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث: د. امتياز أحمد: ٢١٩- ٢٢١، دار الوفاء: المنصورة.
(٢) تقدم تخريجه ص ٦٢٢، الهامش: ١.

٥- خوف وصول الأحاديث إلى غير أهلها:

فلا يُعرف أحكامها، ويُحمل جميع ما فيها على ظاهره، وربما زاد فيها ونقص، فيكون ذلك منسوباً إلى كاتبها في الأصل[١].

هذه هي دوافع النبي ﷺ في النهي عن كتابة أحاديثه، التي تجاهلها المنكرون والمشككون للسنة، فإن سلَّموا بصحة تلك الأحاديث فعليهم التسليم بالدوافع التي قيلت من أجلها والواردة فيها.

(١) انظر للتوسع: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د. عماد السيد الشربيني: ١/ ٢٨٨- ٢٩٨، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د. مصطفى السباعي: ٦٦- ٦٨، السنة في مواجهة أعدائها: د. طه الدسوقي حبيشي: ٢٤٢- ٢٤٦،

المبحث الثاني

زعم أصحاب الاتجاه المنحرف وشبهتهم بتأخير تدوين السنة النبوية والرد عليها

تعتبر شبهة التأخر في تدوين السنة النبوية حلقة من حلقات الهجوم والتشكيك بحجية السنة النبوية؛ وهذه الشبهة كسابقتها في صدورها من المستشرقين أولاً، ثم اتباع بعض المسلمين لهم فيها، وسأذكر هنا رأي هؤلاء الناس، ثم رد العلماء عليهم.

المطلب الأول: زعم أصحاب الاتجاه المنحرف في شبهة تأخير تدوين السنة النبوية:

البداية الأولى للتدوين الرسمي الحكومي للسنة النبوية هو ما كتبه عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (ت ١٠١هـ) إلى أبي بكر بن حزم: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث رسول الله ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم؛ فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً»[(١)].

وقد تمسك المستشرقون والمنحرفون من المسلمين بهذه الشبهة ليصدوا عن سبيل السنة النبوية، وينكروا ويشككوا بها، وإليك أهم أقوالهم بذلك:

أولاً: زعم المستشرقين في شبهة تاخير تدوين السنة النبوية:

إن نزعة رفض السنة النبوية، ظهرت بوضوح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في مؤلفات كبار المستشرقين من أمثال: وليم موير، والوئز سبرنكر، والفريدفون كريمر، وثيودور نولدكه، ولكننا نجد في كتابات أجناس جولدتسهير تعبيراً أوضح وأشد لهذه النزعة.

---

(١) رواه البخاري في كتاب: العلم، باب: كيف يقبض العلم، ١/ ٥٢- ٥٣.

وإن لب ما وصل إليه أجناس جولدتسهير عبارة عن القول بأن الأحاديث لا تمثل إلا الاتجاهات والآراء الموجودة في القرنين الثاني والثالث الهجري، وقلما تلقي ضوءاً على بداية القرن الأول الذي ينسبها إليه أصحابها، وما لبث أن حظي هذا الرأي بقبول عام لدى المستشرقين من أهل الغرب، وظل أمراً ثابتاً في أذهانهم، وأخذ به جوزيف شاخت ورأى أن تدوين السنة لم يتم إلا بعد سنة (١٥٠هـ) [١]، وكذلك وليم موير بأن تدوين السنة لم يتم إلا بعد سنة (١٥٠هـ)، وأما روبسون فقد اعتبر أن تدوين السنة بدأ في القرن الثاني (١٠٠- ٢٠٠هـ)[٢]، وأما شبرنجر فقد اعتبر بداية تدوين السنة في مطلع القرن الهجري الثاني (١٠٠هـ)، وهو ما أخذ به دوزي [٣].

ثانياً: زعم المنحرفين في شبهة تأخير تدوين السنة النبوية:

١- قال محمود أبو رية: «وقد ظل الأمر في رواية الحديث على ما ذكرنا، تفعل فيه الذاكرة ما تفعل، لا يكتب ولا يدون طوال عهد الصحابة وصدراً كبيراً من عهد التابعين إلى أن حدث التدوين على ما قالوا في آخر عهد التابعين (١٥٠هـ)» [٤].

٢- قال المستشار محمد سعيد العشماوي: «غير أن الأحاديث لم تجمع إلا في عصر التدوين، في العصر العباسي الأول، وفي النصف الثاني من القرن الثاني الهجري (١٥٠)»[٥].

---

(١) انظر للتوسع: ندوة السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، بحث الشبهات حول السنة النبوية ودراسة منطلقات هذه الشبهة والتعليق عليها: الشيخ عز الدين الخطيب التميمي والتعليق عليه: ٢/ ٥٨٧- ٥٨٩، الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية: د. ساسي سالم الحاج: ٢/ ٦٢٤- ٦٣٠.

(٢) انظر للتوسع: تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين: د. حاكم عبيسان المطيري: ١١١- ١٧٧، مجلس النشر العلمي: الكويت.

(٣) انظر: علوم الحديث ومصطلحه: د. صبحي الصالح: ٣٣- ٣٦، المستشرقون والحديث النبوي: د. محمد بهاء الدين: ٦٤- ٦٧.

(٤) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ٢٣٢.

(٥) حقيقة الحجاب وحجية الحديث: محمد سعيد العشماوي: ٩٦، ٩٨.

٣- قال عبد الجواد ياسين: «ومما يؤكد ذلك أن هذه العملية التدوينية لم تكتمل فصولاً قبل القرن الهجري الثالث (٢٠٠هـ)، كما أنها لم تبدأ جدياً قبل بدايات القرن الثاني (١٠٠هـ)، مما يعني بالضرورة أن المسلمين عاشوا قرناً من الزمان؛ على أقل تقدير، بدون هذه الروايات، ودون أن ينقص ذلك من إسلامهم شيئاً، إذن فهي ليست ضرورية لقيام الدين؛ وإلا لكان النبي ﷺ قد أمر بإثباتها بالتدوين منذ اللحظة الأولى كما فعل بالنسبة للقرآن»[١].

وقد قال بذلك محمد سعيد عبد اللطيف مشتهري[٢]، ود. نصر حامد أبو زيد[٣]، ود. إسماعيل منصور[٤]، وأحمد أمين[٥]، وجمال البنا[٦]، ود. حسن حنفي[٧]، وحسين أحمد أمين[٨]، ومصطفى المهدوي، ومحمد رشاد خليفة، ود. أحمد صبحي منصور[٩]، ود. المهندس محمد شحرور[١٠]، وإبراهيم فوزي[١١]، وقاسم أحمد[١٢]، وعبد الله أحمد النعيم[١٣]، وغيرهم.

---

(١) السلطة في الإسلام: عبد الجواد ياسين: ٢٣٨.

(٢) نحو تأصيل الخطاب الديني: محمد سعيد عبد اللطيف مشتهري: ١/ ٥- ٦، ١٧، مطابع الدار الهندسية: القاهرة.

(٣) نقد الخطاب الديني: د. نصر حامد أبو زيد: ١٢٦.

(٤) تبصير الأمة بحقيقة السنة: د. إسماعيل منصور: ١/ ٧، ١٣، ١١١، ٢٨٨.

(٥) فجر الإسلام: أحمد أمين: ٣٥٠- ٣٥٣.

(٦) الأصلان العظيمان الكتاب والسنة: رؤية جديدة: جمال البنا: ٢٧٥.

(٧) من العقيدة إلى الثورة: د. حسن حنفي: ٤/ ٢٥١.

(٨) دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين: حسين أحمد أمين: ٦١.

(٩) السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د. عماد السيد الشربيني: ١/ ٣٤٦.

(١٠) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة: د. محمد شحرور: ٥٦٥- ٥٧٢.

(١١) تدوين السنة: إبراهيم فوزي: ١٤٥، ١٦٧.

(١٢) إعادة تقييم الحديث: العودة إلى القرآن: قاسم أحمد: ٩٤.

(١٣) نحو تطوير التشريع الإسلامي: عبد الله أحمد النعيم: ٤٩- ٥٠، سينا للنشر: القاهرة.

المطلب الثاني : رد العلماء على شبهة أصحاب الاتجاه المنحرف بتأخير تدوين السنة النبوية:

مُروِّجو هذه الشبهة أدرى الناس بكذبها، ولا يستطيع أحد منهم أن يذكر على ذلك دليلاً، ويمكن إجمال الرد على هذه الشبهة التي أودت بحجية السنة النبوية أو التشكيك بها بما يلي:

أولاً: يجب التفريق بين كتابة السنة وتدوينها، فأكثر المنحرفين خلطوا بينهما، حيث فهموا خطأً أن التدوين هو الكتابة، وعليه فإن السنة النبوية ظلت محفوظة في الصدر لم تكتب إلا في نهاية القرن الأول الهجري في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، ولو أن المنتقدين فهموا حقيقة الكتابة، وحقيقة التدوين، وأدركوا الفرق بينهما، لما تعارضت النصوص في فهمهم، ولما صح تشكيكهم في السنة؛ بدعوى تأخر تدوينها مدعين أنه دخلها الزيف؛ لأن العلم الذي يظل قرناً دون تسجيل لابد أن يعتريه تغيير ويدخله التحريف، فإن الذهن يغفل والذاكرة تنسى، أما القلم فهو حصن أمان لما يدون به:

١- الكتابة: هي مطلق خط الشيء، دون مراعاة لجمع الصحف المكتوبة في إطار يجمعها.

٢- التدوين: هي مرحلة تالية للكتابة، وتكون بجمع الصحف المكتوبة في ديوان يحفظها[١].

٣- التصنيف: معناه أوسع بكثير من التدوين إذ أنه يتضمن تصنيف مجموعة مسجلة بالفعل في أجزاء مختلفة، أي إعادة ترتيب المادة المكتوبة بالفعل إلى أجزاء وفصول مختلفة[٢].

وعلى ذلك فقول الأئمة: إن السنة دونت في نهاية القرن الأول الهجري لا يفيد

(١) السنة النبوية: مكانتها، عوامل بقائها، تدوينها: د. عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي: ٩٤- ٩٧، دار الاعتصام: القاهرة.

(٢) دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث: د. امتياز أحمد: ٢٨٣- ٢٨٤.

أنها لم تكتب طيلة هذا القرن؛ بل يفيد أنها كانت مكتوبة؛ لكنها لم تصل لدرجة التدوين، وهو جمع الصحف في دفتر[١].

ثانياً: مقولة: «أول من دوّن العلم ابن شهاب الزهري، تم ترجمتها خطأ بمعنى: أول من كتب العلم ـ أي علم الحديث ـ كان ابن شهاب الزهري، وانطلاقاً من هذا التفسير الخاطئ انبثقت نظرية أن كتابة الحديث بدأت متأخرة للغاية حتى عصر الزهري في نهاية القرن الأول الهجري، أو بداية القرن الثاني»[٢].

والمتتبع لكلام الأئمة السابقين يتضح له أنه كان معلوماً لديهم الفرق بين الكتابة والتدوين، وهم يؤرخون لتدوين السنة، حيث كان مدار حديثهم على التدوين، وليس في حديثهم شيء يتعلق بالكتابة، كقول الحافظ ابن حجر: «وأول من دوّن الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير، فلله الحمد»[٣].

ثالثاً: أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه حينما أمر بتدوين السنة لم يبدأ من فراغ؛ لكنه اعتمد على أصول مكتوبة كانت تملأ أرجاء العالم الإسلامي كله، من خلال روح علمية نشطة، أشعلها الإسلام في أتباعه، فأصبحوا يتقربون إلى الله تعالى بأن يزدادوا في كل يوم علماً، وحينما نثبت أن تدوين السنة قام على أساس المكتوب في عصر النبي ﷺ، وبإذن منه ﷺ شخصياً، فإننا لن نتعسف الأدلة أبداً وصولاً إلى تلك الغاية؛ لأننا لن نقول في هذا الشأن قولاً إلا ونشفعه بالدليل القوي المستمد من أوثق المصادر وآكدها وأصحها.

وإن القول بأن السنة قد بدأت كتابتها منذ عصر النبي ﷺ إلى زمن تدوينها تدويناً رسمياً أصبح حقيقة علمية مؤكدة ثبتت بالبراهين القطعية، وتضافرت على إثبات هذه الحقيقة الساطعة أقوال جملة من علماء المسلمين المعاصرين، وأبرز هذه الدراسات الجادة هي ما يلي:

---

(١) السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د.عماد السيد الشربيني: ١/ ٣٥١.

(٢) دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث: د.امتياز أحمد: ٢٨١.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر: ١/ ٢٥١.

١- السنة قبل التدوين: د. محمد عجاج الخطيب.

٢- توثيق السنة في القرن الثاني الهجري: أسسه واتجاهاته: د. رفعت فوزي عبد المطلب.

٣- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: د. محمد مصطفى الأعظمي.

٤- دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث: د. امتياز أحمد[١].

رابعاً: نماذج من أشهر ما كتب من الأحاديث النبوية في حياة النبي ﷺ وبعده إلى زمن التدوين الرسمي:

١- ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنه لما فتح الله تعالى على رسوله ﷺ مكة قام الرسول ﷺ وخطب في الناس، فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال: **«اكتبوا لأبي فلان»**[٢].

٢- ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له التي فرض رسوله ﷺ: **«ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة»**[٣].

٣- ما رواه أبو عثمان النهدي قال: **«أتانا كتاب عمر ونحن مع عتبة بن فرقد بأذربيجان، أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير إلا هكذا؛ وأشار بأصبعيه اللتين تليان الإبهام، قال: فيما علمنا أنه يعني الأعلام»**[٤].

---

(١) السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د. عماد السيد الشربيني: ١/ ٣٥٢- ٣٥٣.

(٢) رواه البخاري في كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (الحديث: ١١٢): ١/ ٥٦. وانظر في التوسع في أحاديث جواز الكتابة في العهد النبوي: كتابة الحديث النبوي وجمعه وتدوينه وصفات أهله: د. كمال الدين عبد الغني المرسي: ١٤- ٥٢، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.

(٣) رواه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: العرض في الزكاة، (الحديث: ١٤٥٠): ١/ ٤٤٧- ٤٤٨.

(٤) رواه البخاري في كتاب: اللباس، باب: لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه، (الحديث: ٥٨٢٨): ٤/ ٦٢. وانظر في التوسع في أمثلة الكتابة في عهد الصحابة رضي الله عنهم: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: د. محمد مصطفى الأعظمي: ١/ ٩٢- ١٤٢، كتابة الحديث بأقلام الصحابة: د. ساجد الرحمن الصديقي: ٤٥- ٩٨، دار الحديث: القاهرة.

٤- الصحيفة الصادقة التي كتبها جامعها عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما؛ عن رسول الله ﷺ، وإن لم تصل هذه الصحيفة كما كتبها عبد الله بن عمرو بخطه فقد وصل إلينا محتواها؛ لأنها محفوظة في مسند الإمام أحمد (في مسند عبد الله بن عمرو بن العاص)، حتى يصح أن نصفها بأنها أصدق وثيقة تاريخية تثبت كتابة الحديث على عهد رسول الله ﷺ [١]، ودليل اشتغال عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما بكتابة هذه الصحيفة قول أبي هريرة رضي الله عنه: «ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب»[٢].

٥- الصحيفة الصحيحة التي كتبها همام بن منبه رضي الله عنه [٣]، زوج ابنة أبي هريرة رضي الله عنه، كتبها أمام أبي هريرة رضي الله عنه، ولهذه الصحيفة مكانة خاصة في تدوين الحديث؛ لأنها وصلت إلينا كاملة سالمة كما رواها همام بن منبه رضي الله عنه عن أبي هريرة رضي الله عنه، فكانت جديرة باسم الصحيفة الصحيحة[٤].

ومما يجب التنبيه إليه أن مصطلح صحيفة وكتاب وجزء لا يعني بالضرورة: «مجموعات صغيرة أو مذكرة عن الحديث» كما كان يعتقد أحياناً[٥].

وهذه الكتابات السابقة وغيرها الكثير؛ تقطع بكتابة السنة المطهرة في عصر النبوة والصحابة والتابعين[٦].

---

(١) انظر للتوسع: صحائف الصحابة رضي الله عنهم وتدوين السنة النبوية المشرفة: أحمد عبد الرحمن الصويّان: ٦٥- ٧٢.

(٢) رواه البخاري في كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (الحديث: ١١٣): ١/ ٥٧.

(٣) انظر للتوسع في أمثلة الكتابة في عهد كبار التابعين في القرن الهجري الأول: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: د. محمد مصطفى الأعظمي: ١/ ١٤٣- ١٦٧، كتابة الحديث النبوي وجمعه وتدوينه وصفات أهله: د. كمال الدين عبد الغني المرسي: ٧٥- ٩٠.

(٤) انظر للتوسع: صحائف الصحابة رضي الله عنهم وتدوين السنة النبوية المشرفة: أحمد عبد الرحمن الصويّان: ١٨٩- ٢٠٠.

(٥) دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث: د. امتياز أحمد: ١٤٨، ١٥٨، ١٦١.

(٦) انظر للتوسع: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها: د. عماد السيد الشربيني: ١/ ٣٤٩- ٣٧٤، منهج النقد في علوم الحديث: د. نور الدين عتر: ٤٥- ٥٠، ٤٦٣، دفع الشبهات عن السنة النبوية: د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي: ٥٣- ٥٧.